مجموعة البنك الدولي
الضمانات | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

ميجا 2024
التقرير السنوي

منذ إنشائها في عام 1988، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 84.5 مليار دولار لمساندة أكثر من 1030 مشروعاً في 123 من البلدان المضيفة.

معلومات عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يتمثل نطاق عمل الوكالة واختصاصها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بتقديم ضمانات غير تجارية للمستثمرين والمقرضين (أي التأمين ضد المخاطر السياسية، ومنتجات تعزيز الائتمان، وضمانات تمويل التجارة).

في السنة المالية 2024، أصدرت الوكالة مبلغاً قياسيا قدره 8.2 مليارات دولار من الضمانات الجديدة على مستوى 40 مشروعاً. ومن خلال هذه المشروعات، استمر تركيز الوكالة على تشجيع استثمارات القطاع الخاص بغية تسهيل التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة من خلال مساعدة الجهات المتعاملة معها على إدارة المخاطر غير التجارية والتخفيف من حدتها.

وفي السنة المالية 2024، ساند 95% من المشروعات الأربعين مجالا واحدا على الأقل من المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية للوكالة: وكان التزام الوكالة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية كبيراً للغاية، حيث ساندت 26 مشروعاً (65% من مجموع المشروعات التي تمت مساندتها). كما كان نشاط الوكالة في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات ملحوظاً، حيث ساندت 10 مشروعات، تمثل 25% من إجمالي المشروعات التي تمت مساندتها. وكانت مبادرات تمويل الأنشطة المناخية موضع تركيز كبير هذا العام، حيث أصدرت الوكالة ضمانات لنحو 30 مشروعاً (تمثل 75% من إجمالي المشروعات).

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تحقق إصدارات السنة المالية 2024 ما يلي:

توفير خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول لما يبلغ ٢,٢ مليون شخص

إضافة ١٢,٢ مليون مشترك جديد إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول

تحقيق إيرادات ضريبية بقيمة ٦٥٧,٨ مليون دولار سنوياً للحكومات المضيفة

تجنب أكثر من ٦٤٧ ألف طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا

وفي فبراير/شباط، أعلنت مجموعة البنك الدولي أنه اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2024، ستقوم منصة ضمانات جديدة تعمل بنظام الشباك الواحد بتجميع خبراء الضمانات والمنتجات من مختلف وحدات المجموعة. وستستضيف الوكالة هذه المنصة، مما يسهل على المتعاملين إجراءات العمل وأنشطة الأعمال مع مجموعة البنك الدولي.

إن الوكالة، بوصفها مؤسسة تتبع مجموعة البنك الدولي، ملتزمة بتحقيق أثر إنمائي قوي ومساندة المشروعات التي تتوفر لها الاستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً، وتساعد الوكالة المستثمرين على تخفيف حدة مخاطر القيود على تغيير العملة والتحويلات إلى الخارج؛ والإخلال بالعقود من جانب الحكومات؛ ونزع الملكية؛ والحروب والاضطرابات الأهلية؛ كما تقدم ضمانات لتمويل التجارة، فضلا عن تعزيز الائتمان فيما يتعلق بالتزامات الجهات السيادية والهيئات شبه السيادية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وبنوك التنمية الإقليمية.

إن الوفاء بالتزاماتنا يتطلب منا تطوير أدوات وأساليب عمل جديدة وأفضل. وهذا ما حققناه بالفعل في السنة المالية 2024.

أجاي بانغا

في السنة المالية 2024، اعتمدت مجموعة البنك الدولي رؤية جريئة وجديدة لعالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. ولتحقيق هذه الرؤية، تقوم مجموعة البنك بتطبيق إصلاحات كي تصبح الشريك الأفضل للحكومات والقطاع الخاص بغية التفاني في خدمة البشر. وعلى مدى 80 عاماً، لم نشهد قط مثل هذه التحديات التي تتطلب المزيد من العمل العاجل والفوري: فنحن نواجه تراجعاً في التقدم المحرز على صعيد مكافحة الفقر، وأزمة مناخ وجودية، وتزايداً في معدلات الدين العام، وانعدام الأمن الغذائي، وتفاوت مسارات التعافي من جائحة كورونا، وآثار الصراع الجيوسياسي.

ويتطلب التصدي لهذه التحديات المتشابكة أن تعمل مجموعة البنك الدولي بوتيرة أسرع وأبسط وأكثر كفاءة، لذا نعيد تركيز جهودنا ومواردنا لمواجهة هذه التحديات، ليس فقط من خلال التمويل، ولكن أيضا من خلال المعرفة. ويوضح ميثاق المعرفة من أجل العمل لمجموعة البنك الدولي، الذي نُشر في السنة المالية 2024، بالتفصيل كيف سنمكن جميع البلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة، من القطاعين العام والخاص، من أسباب القوة من خلال تيسير سبل الوصول إلى ثروتنا المعرفية في مجال التنمية. وقد أعدنا تنظيم قطاعات الممارسات العالمية للبنك الدولي لتكون 5 وحدات لمكاتب نواب الرئيس - الناس، والرخاء، والكوكب، والبنية التحتية، والرقمنة - من أجل زيادة المرونة وتسريع وتيرة العمل والمشروعات والبرامج مع البلدان والجهات المتعاملة معنا. وقد حققت كل وحدة من هذه الوحدات إنجازات مهمة في السنة المالية 2024.

ونساند في الوقت الراهن البلدان في تقديم خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة إلى 1.5 مليار نسمة بحلول عام 2030 حتى يعيش أبناؤنا وأحفادنا حياة أفضل وأكثر صحة. ويأتي ذلك في إطار جهودنا العالمية الأكبر لوضع معيار أساسي للرعاية خلال كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، أي من مرحلة الرضاعة والطفولة إلى المراهقة والبلوغ. ولمساعدة الناس على تحمل الصدمات والأزمات التي أثرت سلباً على إمدادات المواد الغذائية، نعمل على تعزيز خدمات الحماية الاجتماعية لدعم نصف مليار نسمة بحلول نهاية عام 2030، ونسعى إلى أن تشكل النساء نصف هؤلاء المستفيدين.

ونحن نساعد البلدان النامية على خلق الوظائف وفرص العمل، لأنها العوامل الأكثر فاعلية للتمكين من تحقيق الرخاء. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سيصبح 1.2 مليار شاب في بلدان الجنوب في سن العمل. لكن من المتوقع ألا تزيد فرص العمل التي ستتم تهيئتها عن 424 مليون فرصة في هذه الفترة وفي البلدان نفسها. والتكلفة التي يتحملها مئات الملايين من الشباب الذين لا أمل لهم في الحصول على عمل لائق أو مستقبل باهظة للغاية وتفوق أي تصور؛ وبناء عليه فإننا نعمل بصورة عاجلة وعلى الفور لخلق فرص للجميع.

وفي إطار التصدي لتغير المناخ، وهو أكبر تحد يواجه جيلنا، سنقوم بتوجيه 45% من التمويل السنوي إلى العمل المناخي في عام 2025، موزعةً بالتساوي بين أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ وأنشطة التكيف معها. ونعتزم، في إطار الجهود التي نبذلها، إطلاق ما لا يقل عن 15 برنامجاً للحد من غاز الميثان بقيادة البلدان المعنية في السنة المالية 2026، وقد ساعد صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع لنا على تدعيم أسواق الكربون عالية النزاهة.

والحصول على الكهرباء حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو أساس لنجاح أي جهد إنمائي. وسيؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في البلدان النامية، وتدعيم البنية التحتية العامة، وإعداد المواطنين لوظائف الغد. لكن نصف سكان أفريقيا - أي نحو 600 مليون نسمة - لا تتوفر لهم الكهرباء. واستجابة لذلك، تعهدنا بتوفير الكهرباء لنحو 300 مليون شخص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2030 في إطار شراكة مع البنك الأفريقي للتنمية.

وإدراكاً منا بأن الرقمنة هي فرصة التحول في عصرنا، فإننا نتعاون مع الحكومات في أكثر من 100 بلد نام لتدعيم الاقتصادات الرقمية. وبلغ إجمالي محفظة قروضنا للمشروعات الرقمية 5.6 مليارات دولار حتى يونيو/حزيران 2024؛ وستقود وحدتنا الجديدة، وهي مكتب نائب الرئيس للرقمنة، جهودنا الرامية إلى إرساء أسس الاقتصاد الرقمي. وتتضمن المبادرات الرئيسية بناء وتعزيز البنية التحتية الرقمية والبنية التحتية للبيانات، وضمان تحقيق الأمن السيبراني وخصوصية البيانات للمؤسسات والشركات والمواطنين، والنهوض بالخدمات الحكومية الرقمية.

والوفاء بالتزاماتنا يتطلب منا تطوير أساليب عمل جديدة وأفضل. وهذا ما حققناه بالفعل في السنة المالية 2024. فنحن نبذل كل ما في وسعنا للاستفادة من مركزنا المالي والبحث عن فرص جديدة تساعدنا في تحمل المزيد من المخاطر وزيادة القروض التي نقدمها. أما أدواتنا الجديدة للتأهب للأزمات والتصدي لها، وبرامج التحديات العالمية، وصندوق الكوكب الصالح للعيش فيه فتوضح كيف نقوم بتحديث نهجنا لتحقيق الأثر المطلوب والنتائج المرجوة على نحو أفضل. وستحدث بطاقة قياس الأداء الجديدة للمجموعة تغييرات جذرية في كيفية تتبع النتائج التي نحققها.

غير أننا لا نستطيع تحقيق التنمية وحدنا، فنحن بحاجة إلى شركاء من القطاعين العام والخاص لتوحيد جهودنا. ولهذا السبب، فإننا نعمل عن كثب مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لتحسين حياة الناس في البلدان النامية بطرق ملموسة وقابلة للقياس. وتظهر علاقتنا العميقة مع القطاع الخاص من مختبر استثمارات القطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي حيث يعمل هذا المختبر على تذليل العقبات التي تعوق استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة. وتجتمع المجموعة الأساسية للمختبر التي تضم 15 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس إدارات الشركات بصفة دورية، وتقدم لنا هذه المجموعة المعلومات التي تثري ما نقوم به من أعمال وأنشطة، وعلى الأخص مع تطوير منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي.

إن ما حققناه من أثر وما قدمناه من ابتكارات هذا العام سيدفعنا للمضي قدماً بطموح أعلى وشعور أكبر بالضرورة الملحة لتحسين حياة الناس. وأود أن أشيد بالجهود المتميزة التي يبذلها جهاز موظفينا والمديرون التنفيذيون للمجموعة، وكذلك بالدعم الثابت من البلدان والجهات المتعاملة معنا وشركائنا. ومعا، ندخل السنة المالية 2025 بشعور كبير من التفاؤل، والعزم والتصميم على إقامة بنك أفضل من أجل عالم أفضل.

أجاي بانغا
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

لقد شكلت الاجتماعات السنوية لعام 2023 علامة فارقة في تاريخ مجموعة البنك الدولي، حيث أقر أعضاء لجنة التنمية الرؤية الجديدة للمجموعة المتمثلة في خلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه.

وفي السنة المالية 2024، ساند مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي الجهود الجارية للمجموعة لتصبح بنكاً أفضل. ويأتي هذا التطور الضروري على مستوى العمليات والتشغيل في الوقت المناسب: فعلى الرغم من أن آفاق النمو الاقتصادي على المدى القريب شهدت تحسناً طفيفاً أدى إلى تهدئة المخاوف من حدوث ركود عالمي، لا يزال التعافي بعد جائحة كورونا ضعيفاً في العديد من البلدان النامية، ولا تزال الضغوط الاجتماعية القائمة من قبل جائحة دون تغيير. ومن غير المرجح بشدة أن يحقق العالم أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كما تتزايد التهديدات التي تواجه عملية التنمية بسبب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتصاعد التوترات الجيوسياسية. وحتى يتسنى مساعدة البلدان على التصدي لهذه التحديات المتشابكة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 117.5 مليار دولار (منها 37.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و31.2 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و31.7 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، و8.2 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و8.9 مليارات دولار في أنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون) في السنة المالية 2024.

وقد شكلت الاجتماعات السنوية لعام 2023 علامة فارقة في تاريخ مجموعة البنك الدولي، حيث أقر أعضاء لجنة التنمية الرؤية الجديدة للمجموعة المتمثلة في خلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. ومنذ ذلك الحين، طبقت المجموعة إصلاحات أساسية لإقامة بنك أفضل، بما في ذلك تعزيز قدراته المالية؛ وتعزيز تركيزه على تحقيق النتائج؛ وتحسين فاعلية المجموعة وكفاءتها على مستوى العمليات والتشغيل. كما أعدت مجموعة البنك بطاقة جديدة لقياس الأداء وأدوات جديدة للاستعداد لمواجهة الأزمات والتصدي لها؛ وأطلقت برامج التحديات العالمية ومنصة ضمانات مجموعة البنك الدولي؛ فضلاً عن ميثاق المعرفة؛ وإقامة 4 شراكات جديدة (مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للدول الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية)؛ والعمل على تبسيط وتنسيق تنفيذ إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

وأشاد المديرون التنفيذيون بالتزام المجموعة بتخصيص 45% من التمويل السنوي للعمل المناخي في عام 2025، موزعاً بالتساوي بين أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ وأنشطة التكيف معها. وستكثف مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار جهودهما لزيادة التمويل المقدم للقطاع الخاص لأنشطة التكيف مع تغير المناخ. كما أشاد المديرون التنفيذيون أيضاً بالتزامات مجموعة البنك لعام 2030 بتوفير الكهرباء لنحو 300 مليون نسمة في أفريقيا في إطار شراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، فضلاً عن توفير خدمات رعاية صحية ذات جودة وميسورة التكلفة لما يبلغ 1.5 مليار نسمة.

وتعمل المجموعة على تعزيز نموذج التمويل الذي تقدمه لإقامة مجتمعات أكثر أمناً وازدهاراً في البلدان منخفضة الدخل. ومنذ الاجتماعات السنوية لعام 2023، قامت المجموعة بتعبئة الأموال لصندوق التصدي للأزمات التابع للمؤسسة الدولية للتنمية وحافظت على القدرة المالية للمؤسسة بواقع 30 مليار دولار سنوياً للسنتين الماليتين 2024 و2025. واقترح جهاز إدارة المجموعة إدخال تحسينات على إطار كفاية رأس المال للمؤسسة الدولية للتنمية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة التمويل المقدم من المؤسسة بمقدار 20 مليار دولار حتى السنة المالية 2037. ويتوقع المديرون التنفيذيون أن يؤدي التمويل الناتج عن هذه التدابير، إلى جانب مساهمات المانحين القوية في عملية تجديد موارد المؤسسة في ديسمبر/كانون الأول 2024، إلى تحسين الأحوال المعيشية وإعداد البلدان للتصدي للأزمات الفورية وتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل. وبالإضافة إلى التمويل المطلوب، يتطلب تحقيق هذه الأهداف التزاماً ثابتاً من المانحين الحاليين والجدد والبلدان والجهات المتعاملة مع البنك ومن البنك نفسه.

الصف الأمامي (من اليسار إلى اليمين): السيد/ باراميسواران آير، الهند؛ والسيد/ عبد العزيز الملا، الكويت؛ والسيد/ إرنستو أسيفيدو، المكسيك؛ والسيد/ فيليس غورووردو، الولايات المتحدة (المدير التنفيذي المناوب)؛ والسيد/ فيلافان غنانيندران، المملكة المتحدة؛ والسيد/ ماتيو بوغاميلي، إيطاليا؛ والسيدة/ جونهونغ تشانغ، الصين؛ والسيد/ دومينيك فافر، سويسرا؛ والسيدة/ أياندا دلودلو، جنوب أفريقيا؛ والسيد/ عبد السلام بيلو، النيجر؛ والسيد/ أرنو بويسيه، فرنسا

الصف الخلفي (من اليسار إلى اليمين): السيد/دانيال بيريني، الأرجنتين؛ والسيدة/لين ليند، النرويج؛ والسيدة/كاثرين ريشيكو، كندا؛ والسيد/سهيل سعيد، المملكة العربية السعودية؛ والسيد/مايكل كراك، ألمانيا؛ والسيد/ماركوس شيلياتو، البرازيل؛ والسيد/هيدياكي إيماموراء، اليابان؛ والسيد/فلوريبيرت نغاروكو، بوروندي؛ والسيد/إيل يونغ بارك، جمهورية كوريا؛ والسيدة/ ناثالي فرانكين، بلجيكا؛ والسيد/ويمبي سابوترا، إندونيسيا؛ والسيد/ يوجين روغناث، هولندا؛ والسيد/رومان مارشافين، الاتحاد الروسي؛ والسيد/توقير شاه، باكستان

وحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقدماً كبيراً في تعزيز قدراته المالية مع الاستمرار في حماية تصنيفه الائتماني الممتاز من الفئة AAA، فضلاً عن الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل. وتمت الموافقة على أدوات مالية جديدة، لا سيما أدوات رأس المال المختلط، ومنصة ضمانات محافظ الاستثمار، وصندوق الكوكب الصالح للعيش فيه، وتعهدت بعض البلدان المساهمة في مجموعة البنك الدولي بالفعل بتقديم مساهمات. وقد وافق مجلس المديرين مؤخراً على إطار الحوافز المالية الذي سيشجع البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تعزيز الاستثمارات في مجال التصدي للتحديات العالمية ذات الأثر العابر للحدود. وتم إحراز تقدم نحو تعزيز قيمة رأس المال تحت الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوسيع نطاق ما تقدماه من استثمارات وضمانات، بما في ذلك أدوات جديدة لتعبئة رأس المال الخاص. ويتطلع المديرون التنفيذيون إلى مواصلة تفعيل دور صندوق الخسائر والأضرار، الذي يُتوقع أن يصبح مورداً كبيراً لمساعدة البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

ويرحب المديرون التنفيذيون بتعميق شراكات مجموعة البنك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف والقطاع الخاص. ويسلط ميثاق الشراكة المعني بمجموعة بنك دولي واحدة، الذي نُشر في مايو/أيار 2024، الضوء على المبادئ التي تحدد عملنا مع الشركاء ويؤكد على رؤيتنا لدور الشريك الذي نطمح أن نؤديه على أفضل وجه. ويعمل مختبر استثمارات القطاع الخاص، الذي تم إطلاقه في يونيو/حزيران 2023، على تذليل العقبات التي تعوق استثمارات القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.

وشهد المديرون التنفيذيون خلال سفرهم هذا العام إلى العديد من البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي أثر ما تقوم به المجموعة على أرض الواقع. وأثناء زيارة المملكة العربية السعودية (ديسمبر/كانون الأول 2023)؛ والصين وفيجي وساموا (يناير/كانون الثاني - فبراير/شباط 2024)؛ وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وطاجيكستان (مارس/آذار 2024)؛ وكينيا وإستونيا (مايو/أيار 2024)، شارك أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين في فعاليات ولقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي القطاع الخاص، وموظفي مجموعة البنك، والمستفيدين من عمليات مجموعة البنك، والمانحين، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

وبالتطلع إلى السنة المالية 2025، لا يزال المديرون التنفيذيون وجهاز الإدارة ملتزمين بتطوير نهج مجموعة البنك الدولي بهدف تحسين الخدمات المقدمة للناس في البلدان منخفضة الدخل. ويتقدم المديرون التنفيذيون بخالص شكرهم لأجاي بانغا على قيادته لعملية تطوير مجموعة البنك الدولي، كما يتقدمون بخالص الشكر لجميع موظفي المجموعة على عملهم الجاد المتواصل والتزامهم الثابت بتحقيق رسالة المجموعة المتمثلة في إنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش فيه.

تهدف إستراتيجية الوكالة للسنوات المالية 2024-2026 إلى تعميق التزامنا في مجالات حيوية: زيادة العمل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وزيادة المساندة للمشروعات التي تتصدى لتغير المناخ وتعزز المساواة بين الجنسين.

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي

في السنة المالية 2024، أصدرت الوكالة ضمانات بمبالغ قياسية، وأدخلت تغييرا كبيرا على هيكل عملها، وأصدرنا ضمانات جديدة بقيمة 8.2 مليارات دولار على مستوى 40 مشروعاً، مما ساعد على تدبير تمويل بإجمالي قدره 9 مليارات دولار. وفي السنة المالية 2024، أصدرت مجموعة البنك الدولي ضمانات بقيمة 10.3 مليارات دولار، من بينها 8.2 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و1.4 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، و0.7 مليار دولار من البنك الدولي. وتعكس هذه الأرقام الكبيرة الرغبة المتنامية في الاستثمار في البنية التحتية المستدامة ودعمها في البلدان النامية.

ومن بين المشروعات الأربعين التي دعمتها الوكالة:

- **95%** في واحد على الأقل من مجالات أولوياتنا الإستراتيجية: البلدان الفقيرة والهشة، والمساواة بين الجنسين، ومشروعات المناخ.
- **65%** في البلدان (الأقل دخلاً) المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (3.1 مليارات دولار من إجمالي الإصدارات).
- **25%** في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات (945 مليون دولار من إجمالي الإصدارات).
- **75%** في تمويل الأنشطة المناخية (2.5 مليار دولار من إجمالي الإصدارات).

وعلى مستوى المناطق، أصدرت المؤسسة ضمانات بلغ مجموعها 2.9 مليار دولار في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، و 2.7 مليار دولار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و 1.9 مليار دولار في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و449 مليون دولار في جنوب آسيا.

ويسرني أن أحيطكم علماً بأنه من المتوقع أن يكون للضمانات التي قدمناها هذا العام آثار كبيرة في مختلف المجالات: سيتم منع إطلاق أكثر من 600 ألف طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا، وسيحصل ما يقدر بنحو 280 ألف شخص على خدمات كهرباء جديدة أو محسنة، وسيتمكن 2.2 مليون شخص من الحصول على خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول، وسيبدأ 12.2 مليون مشترك جديد في استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وسيتم تحقيق إيرادات ضريبية قدرها 657.8 مليون دولار سنويا.

وتهدف إستراتيجية الوكالة للسنوات المالية 2024-2026 إلى تعميق التزامنا في مجالات حيوية: زيادة العمل والأنشطة والبرامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وزيادة المساندة للمشروعات التي تتصدى لتغير المناخ وتعزز المساواة بين الجنسين.

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

لا تزال البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (منخفضة الدخل) والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات تسعى جاهدة للتعافي من جائحة كورونا وما تلاها من صدمات عالمية. وخلال السنة المالية 2024، بلغ إجمالي ضمانات الوكالة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية 3.1 مليارات دولار، بزيادة قدرها 75% عن السنة المالية 2023، على مستوى 26 مشروعاً في 15 بلداً في منطقتي أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى.

وقدمنا ضمانات بقيمة 945 مليون دولار في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات على مستوى 10 مشروعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وموزامبيق، ونيجيريا وأوكرانيا، فضلاً عن التعاون مع بنك تنمية إقليمي في أفريقيا.

وعلى الرغم من الصراعات المستمرة والبيئة السياسية والاقتصادية الحافلة بالتحديات، ساعدت ضمانات الوكالة على الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكبر بلد من حيث المساحة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وسيدعم الضمان المقدم من الوكالة 28 ألف أسرة معيشية في الجزء الشرقي من الكونغو للحصول على الكهرباء بصورة منتظمة و بأسعار ميسورة. وبمجرد اكتمال شبكة الكهرباء المخطط لها، ستكون أكبر شبكة صغيرة في القارة.

وعلى غرار ذلك، واصلنا تقديم دعمنا لأوكرانيا، حيث ساعدناها على الحفاظ على سلامة اقتصادها أثناء الغزو الروسي المستمر لها. ومنذ أن أنشأت الوكالة الصندوق الاستئماني لدعم إعادة الإعمار والاقتصاد في أوكرانيا في السنة المالية 2023، قدمت أكثر من 217 مليون دولار تمثل مظلة تأمين ضد المخاطر السياسية في أوكرانيا. وتخلق المشروعات التي تدعمها الوكالة فرص عمل وتحقق الإيرادات الضريبية التي تحتاجها الحكومة بشدة.

تغير المناخ

يشكل تغير المناخ تهديداً كبيراً لطموح البلدان النامية لتحقيق النمو المستدام والرخاء الاقتصادي. وقد أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 2.5 مليار دولار لنحو 30 مشروعاً في 22 بلداً تركز على التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه.

وشهدت السنة المالية 2024 العام الأول الذي تنفذ فيه الوكالة التزامها بمواءمة 85% من عملياتها مع أهداف اتفاق باريس اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2023 و100% اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025. وتم تجاوز هذا المستهدف حيث تم تقييم 100% من العمليات على أنها متوافقة مع أهداف اتفاق باريس في السنة المالية 2024.

وكمثال على ذلك، سيساعد الضمان الذي تقدمه الوكالة أكبر مؤسسة مملوكة للدولة في شيلي على خفض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن إمدادات الكهرباء التي تقدمها عن طريق التحول من استخدام الفحم وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى إلى مصادر الطاقة المتجددة. وسيسهم ذلك أيضا في تحقيق أهداف الاستدامة لشيلي للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050 من خلال الإسهام في تنويع قطاع الطاقة في البلاد وتخضيره. وتظهر الأنشطة والعمليات والبرامج التي نقوم بها دور مجموعة البنك الدولي في الاقتصادات الأكبر حجما التي تستهدف حل مشكلة انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

المساواة بين الجنسين

في السنة المالية 2024، أطلقت الوكالة مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين 2024-2030 لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. وتظهر الأدلة والشواهد المتزايدة أن إزالة الحواجز بين الجنسين تعزز الإنتاجية الاقتصادية، وتُقلص الفقر، وتعزز التماسك الاجتماعي، وتحسن الرفاهة والرخاء للأجيال الحالية والمقبلة. وتعمل الوكالة مع الجهات المتعاملة معها لمعالجة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومشاركة الجميع في مشروعاتها، لا سيما النساء. وفي السنة المالية 2024، استمر هذا الجهد بوضع خطط عمل معنية بالمساواة بين الجنسين. وقد تم ذلك في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و/أو البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، نظراً لأن مشكلات عدم المساواة بين الجنسين غالباً ما تكون أكثر إلحاحاً.

منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي

في السنة المالية 2024، أعلنا عن تفعيل منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2024. ومن خلال هذه المنصة، تسعى مجموعة البنك إلى تعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية من خلال زيادة إصدار الضمانات السنوية لتصل إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2030.

وتعمل هذه المنصة على تجميع منتجات وأدوات الضمانات التي يقدمها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتيسير وتبسيط الإجراءات للمتعاملين معنا. وتستضيف الوكالة هذه المنصة. ومع تفعيل هذه المنصة، سنقوم بإعداد قائمة منتجات بسيطة ويسهل الوصول إليها، فضلاً عن تبسيط الإجراءات والخطوات.

وهذا التغيير هو الأهم بالنسبة للوكالة منذ 15 عاماً، ويتسق مع أهدافنا في أن تصبح مجموعة البنك الدولي أسرع وأفضل من حيث تلبية الاحتياجات الكبيرة لتوفير مرافق البنية التحتية المستدامة للبلدان النامية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن عميق شكري للبلدان والجهات المتعاملة معنا من القطاعين الخاص والعام ومجلس المديرين التنفيذيين الذين ظلوا شركاء ثابتين ومستمرين في دعمنا لتحقيق النتائج المطلوبة في جميع أنحاء العالم. ونحن ملتزمون ببناء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومجموعة البنك الدولي كي يعملا بوتيرة أسرع بهدف تحسين سبل الدعم والمساندة المقدمة لبلداننا الأعضاء.

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي

على الرغم من الصراعات المستمرة والبيئة السياسية والاقتصادية الحافلة بالتحديات، ساعدت ضمانات الوكالة على الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التحول إلى بنك أفضل

يواجه العالم مجموعة من التحديات المتشابكة والمتداخلة المتمثلة في الفقر، وأزمة المناخ، والديون، وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الجوائح، وأوضاع الهشاشة؛ وضرورة تسريع وتيرة توفير الهواء النقي والطاقة والماء. وعامل الزمن هو جوهر القضية.

ونحن بحاجة إلى أن نكون البنك الأفضل للتصدي لهذه التحديات القائمة اليوم وفي المستقبل. وطلب زعماء مجموعة العشرين من مجموعة البنك الدولي أن تتغير لتكون جزءا أكثر أهمية من الحل. واستجابة لذلك، رفعنا سقف طموحنا فيما يتعلق بتسريع وتيرة إنجاز الأنشطة وتبسيط إجراءات العمل وتعظيم الاستفادة من المركز المالي لمجموعة البنك الدولي، وتفعيل دور الشركاء والقطاع الخاص. وفيما يلي الأساليب التي نتبعها لتحقيق ذلك:

الابتكارات المالية

تهدف أدواتنا المالية الجديدة إلى تعزيز القدرة الإقراضية وتمكين مجموعة البنك الدولي من تحمل المزيد من المخاطر فيما يتعلق بالتحديات العالمية المشتركة. وقد قمنا بتوفير 40 مليار دولار من ميزانية البنك على مدى 10 سنوات من خلال تعديل نسبة القروض إلى حقوق الملكية (المساهمات في أسهم رأس المال)، وأطلقنا أداة رأس المال المختلط. ويتيح صندوق الكوكب الصالح للعيش فيه، الذي تم إطلاقه في أبريل/نيسان 2024، للحكومات والمؤسسات الخيرية والشركاء الآخرين فرصة للمساهمة في مواردنا الميسرة للبلدان متوسطة الدخل.

مختبر استثمارات القطاع الخاص

يُعد مختبر استثمارات القطاع الخاص مبادرةً تعاونيةً بين مجموعة البنك الدولي ومديري مؤسسات القطاع الخاص العالمية الرائدة. ويستهدف هذا المختبر إيجاد الحلول اللازمة للتغلب على العقبات القائمة أمام استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقدمت المجموعة الأساسية للمختبر، المؤلفة من 15 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة لشركات ومؤسسات، توصيات بشأن تحقيق استقرار البيئة التنظيمية، وزيادة استخدام الضمانات، وتخفيف مخاطر أسعار الصرف الأجنبي، وزيادة استخدام نماذج إنشاء القروض ومنحها من أجل تعبئة رأس المال الخاص. وقد ساعدت تعليقاتهم وآراؤهم بالفعل على إثراء عملية تطوير منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي.

منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي

تعمل هذه المنصة الجديدة على تبسيط الإجراءات والمعاملات، وتحسين سبل الحصول على منتجات الضمانات، وبالتالي نمضي في مسار تحقيق الهدف المتمثل في زيادة إصدار الضمانات السنوية للوصول إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2030، ومضاعفة تعبئة رأس المال الخاص عدة مرات.

اتحاد قواعد بيانات مخاطر الأسواق الصاعدة العالمية (GEMs)

يضم اتحاد قواعد بيانات الأسواق الصاعدة العالمية 25 بنكاً إنمائياً متعدد الأطراف ومؤسسة تمويل إنمائي. وتعمل مجموعة البنك الدولي والاتحاد على تعزيز الشفافية وتعبئة الاستثمارات الخاصة وتشجيعها في الأسواق الصاعدة من خلال إصدار بيانات شاملة عن مخاطر الائتمان.

بنك المعرفة

ظلت المعرفة بالغة الأهمية لمجموعة البنك الدولي على مدى 80 عاماً، وبالتالي سنعيد توجيه أولويات المجموعة نحو المعرفة إلى جانب أنشطة التمويل. ولتحقيق ذلك، نستعين بالخبراء ليتصدروا المشهد في إطار نموذج عملنا الذي يراعي احتياجات البلدان، حيث يعمل هؤلاء الخبراء مع الحكومات لصياغة خطط تنمية مركزة تجمع بين طموح الحكومات وخبرات وتجارب البنك الدولي. ويوضح ميثاق المعرفة من أجل العمل بالتفصيل هذا النهج، مع التركيز على 4 مجالات هي: المنتجات المعرفية الجديدة والحديثة، والشراكات الإستراتيجية، وتعزيز التعلم، والأنظمة المتطورة.

بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدول

ترتكز جميع أنشطة مجموعة البنك الدولي على المساءلة ومحاور التركيز. وتمثل بطاقة قياس الأداء الجديدة لمجموعة البنك الدولي معياراً للمساءلة وأساساً لجهودنا الرامية إلى زيادة الكفاءة والتأثير والنتائج. وتتيح هذه الأداة للبلدان المساهمة في مجموعة البنك الدولي - ولدافعي الضرائب - أن يروا بوضوح الأثر الذي نحدثه وجني ثمار ثقتهم فينا.

دليل الاستعداد والتأهب للأزمات والتصدي لها

تطرح مجموعة البنك الدولي حاليا دليلاً جديداً موسعاً للاستعداد والتأهب للأزمات والتصدي لها بغية مساعدة البلدان النامية في هذا الشأن وبناء قدرتها على مواجهة الصدمات في المستقبل. وتسمح شروط الديون المعنية بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للدول الصغيرة بإعطاء الأولوية للتعافي من الكوارث عند وقوعها على سداد الديون.

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. ويجمع مؤسساتها الخمس التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

MIGA

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
تقدم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية.

IDA

المؤسسة الدولية للتنمية
تقدم منحاً وقروضاً ميسرة لحكومات أشد بلدان العالم فقراً البالغ عددها 75 بلداً.

IFC

مؤسسة التمويل الدولية
تقدم قروضاً وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية وخدمات لإعداد المشروعات، وتعبئ رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لتنمية وزيادة استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

IBRD

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
يقدم منتجات مالية ومشورة بشأن السياسات لمساعدة البلدان على الحد من الفقر وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من النمو المستدام لتصل إلى جميع شعوب وأفراد هذه البلدان.

ICSID

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والوساطة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

تمويل مجموعة البنك الدولي للبلدان الشريكة

"الجدول1: ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي"

حسب السنوات المالية، (بملايين الدولارات)	2020	2021	2022	2023	2024
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات [أ]	83,547	98,830	104,370	128,341	117,492
المدفوعات [ب]	54,367	60,596	67,041	91,391	89,000
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات [ج]	27,976	30,523	33,072	38,572	37,568
المدفوعات	20,238	23,691	28,168	25,504	33,450
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات [ج، د]	30,365	36,028	37,727	34,245	31,195
المدفوعات [د]	21,179	22,921	21,214	27,718	28,247
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [هـ]	17,604	20,669	22,229	27,704	31,654
المدفوعات	10,518	11,438	13,198	18,689	19,147
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
الارتباطات	3,961	5,199	4,935	6,446	8,204
حساب الصرف الذي ينفذه المستفيد					
الارتباطات	3,641	6,411	6,407	21,374	8,871
المدفوعات	2,433	2,546	4,461	19,480	8,156

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وأنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات أنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون؛ وعليه، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق. ارتباطات أنشطة الصرف التي ينفذها المستفيدون التي يتم الإفصاح عنها هي إجمالي مبالغ المنح المعتمدة.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ه. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ارتباطات الإقراض العالمية

في السنة المالية 2024، قدمت مجموعة البنك الدولي موارد تمويلية تمسّ الحاجة إليها؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى للتصدي للتحديات الإنمائية العالمية.

117.5 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية. وتعكس المجاميع الإقليمية ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي أُعيد حسابها لتتناسب مع التصنيفات الإقليمية للبنك الدولي من خلال تجميع الارتباطات على مستوى البلدان داخل كل منطقة من مناطق عمل البنك الدولي.

عالمياً
0.4
مليار دولار

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.5
مليارات دولار

أوروبا وآسيا الوسطى
24.7
مليار دولار

جنوب آسيا
15.9
مليار دولار

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
19.4
مليار دولار

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
38.0
مليار دولار

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
12.5 مليار دولار

التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الانتشار العالمي للوكالة والنتائج القُطرية

إجمالي الإصدارات في السنة المالية 2024:

8.2 مليارات دولار

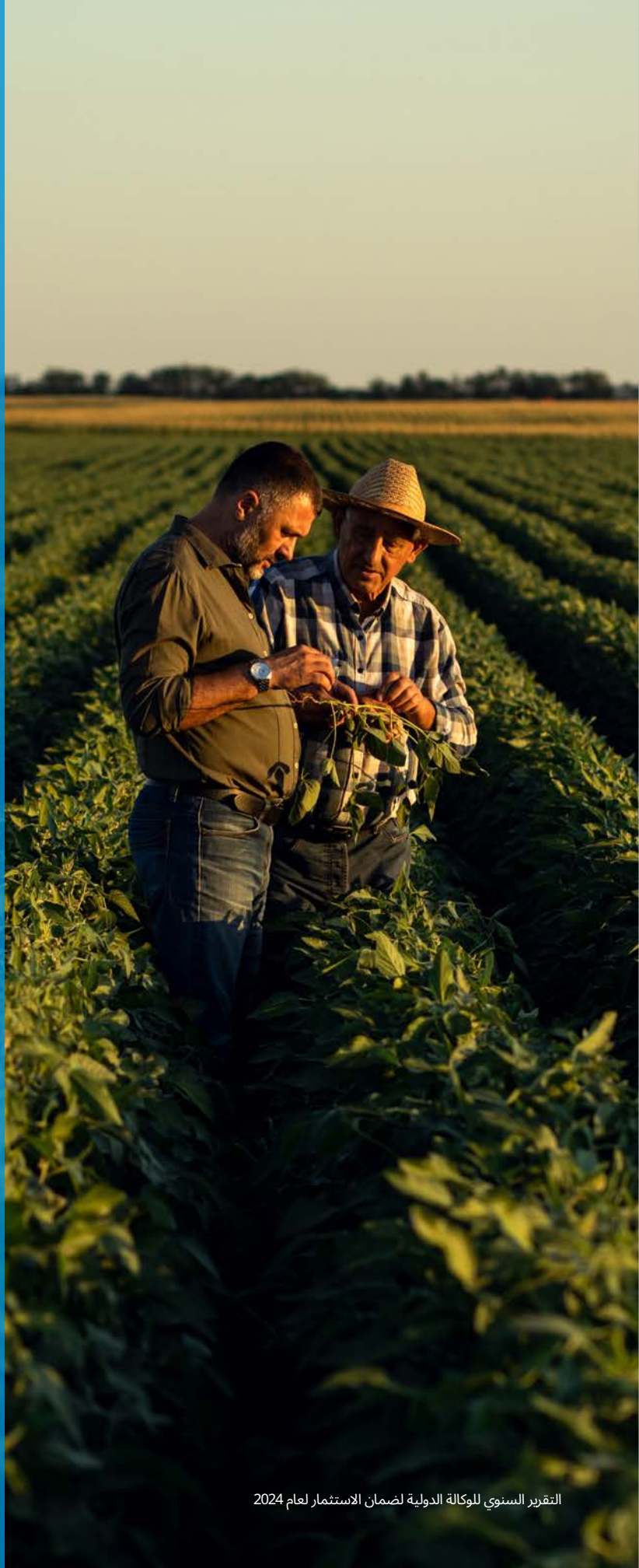

النتائج المتحققة لبلدان مختارة*

*تعكس الأرقام المشروعات التي تم التوقيع عليها في السنوات المالية 2015-2024

جمهورية مصـــر العربيـــة
3798
جيجاوات/ساعة
زيادة في توليد الكهرباء

صربيا
1.7 مليار دولار
إجمالي القروض التي تمت مساندتها

غينيا
251 مليون دولار
السلع المشتراة محلياً

نيبال
9 ملايين
شخص حصلوا على خدمة كهرباء جديدة أو محسَّنة

جنوب أفريقيا
1.4 مليار دولار
الضرائب والرسوم

الكاميرون
1.04 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/سنة
انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تفاديها

كولومبيا
2.2 مليار دولار
إجمالي القروض التي تمت مساندتها

382 مليون دولار	**2.7 مليار دولار**	**449 مليون دولار**	**2.9 مليار دولار**	**1.9 مليار دولار**
عالميا/بلدان أخرى	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	منطقة جنوب آسيا	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الأثر الإنمائي المتوقع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

من المشروعات الموقعة في السنة المالية 2024

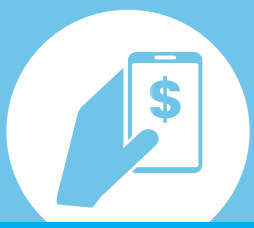

12.2 مليون

مشترك جديد في الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول

218.6 مليون دولار

من السلع التي يتم شراؤها سنوياً من الأسواق المحلية

657.8 مليون دولار

ضرائب ورسوم مدفوعة سنوياً للحكومات المضيفة

2.2 مليون

مشترك جديد في خدمات بيانات عبر الهاتف المحمول

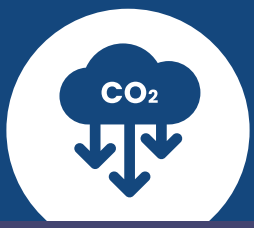

647,000
طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/السنة

انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تفاديها

4.8 مليارات دولار

حجم القروض التي تمت مساندتها

9 مليارات دولار

إجمالي تمويل الأنشطة التي تمت مساندتها
(من مصادر عامة وخاصة)

منصة ضمانات جديدة لمجموعة البنك الدولي

لتحقيق الكفاءة وتعزيز الأثر

تشير أحدث توقعات البنك الدولي للآفاق الاقتصادية العالمية إلى أنه على الرغم من توقع استقرار الاقتصاد العالمي للمرة الأولى منذ 3 سنوات في عام 2024، فمن المتوقع أن يكون واحد من كل 4 اقتصادات نامية أكثر فقراً مما كان عليه عشية تفشي جائحة كورونا في عام 2019. وهذه النسبة تبلغ الضعفَ للبلدان التي تعاني أوضاعاً هشة ومتأثرة بالصراعات. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الدخل في هذه الاقتصادات بنسبة 3.0% في المتوسط حتى عام 2026، أي أقل بكثير من المتوسط البالغ 3.8% في العقد السابق للجائحة. وقد زادت هذه التحديات من صعوبة اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة التي تحتاج إليها هذه البلدان لإرساء الأساس اللازم لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

ولا تملك الجهات المانحة الثنائية وبنوك التنمية متعددة الأطراف وحدها الموارد اللازمة للتصدي لهذه التحديات. ومن المهم للغاية تعبئة رأس المال الخاص للمشاركة في هذه الجهود.

وفي العام الماضي، أطلقت مجموعة البنك الدولي مختبر استثمارات القطاع الخاص، وهو عبارة عن مبادرة تعاونية بين المجموعة والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات القطاع الخاص العالمية الرئيسية لوضع نُهج محددة يمكن للبنك الدولي تنفيذها وتوسيع نطاقها لتعبئة رأس المال الخاص على نحو أكثر فاعلية. وبالإضافة إلى ذلك، يحدد هذا التعاون الحواجز والحلول المحتملة لاستثمارات القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة، ويقدم إرشادات محددة حول التحديات المتعلقة باستخدام أدوات الضمانات.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تلبية الحاجة إلى زيادة تدفق رأس المال الخاص، أعلنت مجموعة البنك أنه اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2024، سيتم إجراء إصلاح شامل لأنشطة الضمانات الخاصة بها لتبسيط الإجراءات والمعاملات، وتحسين سبل الحصول على خدمات الضمانات، والتنفيذ بوتيرة أسرع من خلال أداة جديدة تكفل سبل الراحة والتيسير للمتعاملين وهي منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي.

ويمكن لهذه الضمانات التي تغطي القروض والاستثمارات أن تكون عوامل تحفيز قوية لجذب استثمارات القطاع الخاص والتمويل التجاري، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويحسن الخدمات العامة في البلدان النامية. وتستضيف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار منصة الضمانات، مما يسهل على المتعاملين معها التعامل مع مجموعة البنك، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة إصدار الضمانات السنوية إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2030.

وتقدم مجموعة البنك نحو العشرين من حلول الضمانات على مستوى المجموعة بأكملها. ويأتي كل من هذه الحلول بإجراءات وخطوات وعمليات وقواعد ومعايير مختلفة، مما قد يؤدي إلى صعوبة الاستفادة من هذه الحلول والوصول إليها. ومن خلال تجميع منتجات الضمانات المتماثلة في قائمة واحدة مبسطة، تتيح المنصة تجربة أكثر سهولة في الاستخدام، مما يؤدي إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات النامية لإحداث التأثير الإيجابي.

النهج المُحسَّن يتضمن ستة تحديثات ملموسة:

هيكل قوي ومستقر:
نقل جميع خبراء الضمان من مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي تحت مظلة واحدة، لتيسير الإجراءات والخطوات اللازمة للبلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة، والحصول على جميع الضمانات المتاحة.

تبسيط الإجراءات والخطوات:
إطلاق نهج مشترك لأعمال المراجعة الخاصة بالضمانات، واستبعاد جميع الإجراءات والخطوات التي لا داعي لها لتحقيق الشفافية واليقين للبلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة فيما يتعلق بهذا الشأن حتى يتسنى لهذه البلدان والجهات استشعار مدى التحسن في هذه الخدمات.

قائمة منتجات مبسَّطة وشاملة:
حصر جميع الضمانات التي تقدمها المجموعة في قائمة واحدة، مما يتيح للبلدان والجهات المتعاملة معها سهولة تحديد واختيار أداة الضمان التي تناسب احتياجاتها الفردية.

تيسير سبل الحصول على الضمانات:
الاستثمار في إثراء وتيسير تجارب البلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة من خلال تنمية قدرات فرق العمل المختصة بالضمانات في المجموعة وتدريب موظفي المجموعة في جميع أنحاء العالم ، لتيسير سبل وصول البلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة إلى الضمانات من أي مكان في العالم.

توسيع النطاق:
تطبيق نهج مرجح بأوزان المخاطر لتركيز الموارد على المشروعات ومحافظ المشروعات عالية الأثر، والحد من الازدواجية في تحليل المخاطر، وإطلاق القدرة على التصدي للتحديات الأكثر تعقيداً.

أدوات جديدة مبتكرة:
طرح منتجات ضمان لتمكين القطاع الخاص من المشاركة بصورة أكبر في التصدي للتحديات الإنمائية الحالية.

المشروعات البارزة

نظرة متفحصة على مشروعات الوكالة في السنة المالية 2024

جمهورية الكونغو الديمقراطية

زيادة توفير الطاقة المستدامة

مع بلوغ معدل الكهربة 19% فقط، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها ثاني أكبر عدد من الأشخاص المحرومين من الكهرباء على مستوى العالم (حوالي 77 مليوناً). ويؤثر نقص الكهرباء على كل من الأسر المعيشية ومؤسسات الأعمال، مما يؤدي إلى الحصول على الكهرباء بتكلفة باهظة أو بصورة غير منتظمة أو عدم استدامتها. وبمساعدة من ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، سيؤدي تطوير وإنشاء وتشغيل مشروعات الشبكات الصغيرة الهجينة التي تعمل بالطاقة الشمسية في الكونغو من خلال شركة نورو ساسو إلى إضافة نحو 15 ميجاوات باستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وسيوفر هذا المشروع، بمجرد اكتماله، كهرباء ميسورة التكلفة ومنتظمة لنحو 28 ألف أسرة معيشية وشركة.

ويتسق الاستثمار في الشبكات الصغيرة من خلال هذا المشروع على نحو جيد مع مبادرة البنك الدولي لمشروع منصة الحصول على الطاقة المتجددة اللامركزية وتوسيع نطاقها "DARES" الذي يستهدف تسريع وتيرة الكهربة في أفريقيا لتحقيق هدف توفير الكهرباء للجميع بحلول عام 2030. وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي أحد البلدان التي تم التركيز عليها في بادئ الأمر. وتشكل الشبكات الصغيرة التي يديرها القطاع الخاص عنصراً محورياً في إستراتيجية الكونغو لتسريع وتيرة توفير الكهرباء لتحقيق المستهدف المتمثل في توفير الكهرباء لنحو 30% من السكان بحلول عام 2024. ويوفر المشروع مصدراً أخضر وموثوقاً للكهرباء في المناطق التي لا يخدمها المرفق الوطني أو التي لا تحصل على خدمات كافية، وسيعمل على خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من 9 آلاف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً. ويسهم المشروع أيضاً في تحقيق هدف مجموعة البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية المتمثل في توصيل الكهرباء إلى 300 مليون شخص في جميع أنحاء أفريقيا وتوفير الكهرباء للجميع بحلول عام 2030.

وقدمت الوكالة الضمان اللازم لشركة الكونغو لحلول الطاقة المحدودة، مما أدى إلى تعظيم المساندة المقدمة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الاستئماني متعدد المناحين لتحفيز الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة التابع للوكالة دعماً لهذا الضمان. وتضمنت الحزمة التمويلية التي ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديمها في يوليو/تموز 2023 أيضاً استثمارات ثانوية في أشباه أسهم رأس المال من خلال برنامج فنلندا والمؤسسة للتمويل المختلط من أجل المناخ. وقدم التحالف الدولي للطاقة الشمسية، الذي أقام شراكة مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2024، دعماً في شكل منح لهذا المشروع. ويبرز هذا المشروع نهج مجموعة البنك الدولي بوصفها مجموعة واحدة، حيث تعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي معا لابتكار الشراكات وتعزيزها بهدف إيجاد الاستثمارات وتنفيذها.

الهند

توسيع السكك الحديدية وزيادة خدمات الربط

السكك الحديدية الهندية هي رابع أكبر شبكة في العالم. ويُعد نقل البضائع غاية في الأهمية لنمو الاقتصاد الهندي، وتوفر السكك الحديدية أكثر وسائل الشحن والنقل العام فاعلية من حيث التكلفة. وتعمل رؤية 2030 في إطار الخطة الوطنية للسكك الحديدية في الهند على تطوير ممرات شحن مخصصة لزيادة واستدامة نسبة السكك الحديدية في وسائل النقل إلى 45% من حركة الشحن.

وسيساعد أول ضمان رئيسي من الوكالة على استكمال الممر الشرقي المخصص للشحن، وهو خط سكك حديدية بطول 794 كيلومتراً، والربط حتى الميل الأخير بين ممر الشحن والمحطات اللوجستية. وبفضل أحدث التكنولوجيات، بما في ذلك العربات عالية الجودة وقدرات السرعة الأعلى، ستحمل القطارات الأكبر حجماً حمولات شحن وبضائع أكبر، وستعمل بالكهرباء من خلال كابل علوي. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون إدارة حركة المرور والإشراف عليها مركزية لمتابعة المعلومات الفورية عن القطارات وأنظمة الكهرباء والإشارات، مما يقلل من الازدحام ويفيد الركاب. وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الذي تدعمه الوكالة سيتيح لشركة ممرات الشحن المخصصة في الهند المحدودة، وهي مؤسسة مملوكة للدولة، إمكانية الحصول على تمويل تجاري من القطاع الخاص والوصول إلى الأسواق الدولية، بعد أن كانت تحصل بصورة تقليدية على قروض من البنك الدولي. وهذه سابقة تاريخية للوكالة في الهند.

ومن خلال تحسين جودة وموثوقية خدمات الشحن على مستوى المناطق الجغرافية التي يربطها الممر، سيؤدي هذا المشروع إلى خفض صاف قدره 1.02 مليون طن من انبعاثات غازات الدفيئة بالإضافة إلى تعزيز سلاسل الإمداد المحلية وخدمات الربط الإقليمي، كما سيشجع تطوير مؤسسات أعمال وشركات وصناعات جديدة على طول الممر.

مساندة جهود إعادة الإعمار

لا تزال أوكرانيا تعاني من كوارث اقتصادية وإنسانية بسبب الغزو الروسي، مما يزيد الآثار السلبية على أجندة التنمية الخاصة بها. وتماشياً مع إستراتيجيتها المعنية بالاستجابة لاحتياجات أوكرانيا، واصلت الوكالة دعم أوكرانيا في السنة المالية 2024 من خلال تقديم الضمانات، مما ساعد، قدر الإمكان، على الحد من تعطل عمليات القطاع الخاص واستثماراته التي تستهدف تعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها. وأدت هذه الضمانات إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أوكرانيا من خلال توفير التأمين ضد المخاطر السياسية للمشروعات الاستثمارية، وزيادة فرص حصول الأوكرانيين على الائتمان عن طريق تخفيف اشتراطات كفاية رأس المال لفروع البنوك الأجنبية في أوكرانيا، وتسهيل واردات السلع الحيوية إلى أوكرانيا من خلال دعم تمويل التجارة. وتجدر الإشارة إلى أن ضمانات الوكالة يمكن أن تدعم البلدان حتى أثناء الصراع الدائر.

فعلى سبيل المثال، قدمت الوكالة مساندة عاجلة لمشروع المجمع الصناعي إم 10 في غرب أوكرانيا، وستساعد في إنشاء وتشغيل أحد المستودعات، فضلاً عن دعم مرافق البنية التحتية. وتعد المساحة الجديدة المخصصة للمستودعات الصناعية واللوجستية ضرورية للأنشطة الاقتصادية المستدامة الآن وخلال فترة إعادة الإعمار. وسيساعد هذا المشروع في دعم النمو الاقتصادي لأوكرانيا خلال هذه الفترة الحافلة بالتحديات من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق إيرادات ضريبية، وتوفير بديل للشركات التي توقف نشاطها أو تم نقلها بسبب الحرب بهدف الاستمرار في العمليات التي كانت تقوم بها.

وقد ساعد الصندوق الاستئماني لدعم إعادة إعمار أوكرانيا واقتصادها، الذي تأسس في السنة المالية 2023، على تقديم تغطية ضمانية لمشروع المجمع الصناعي إم 10 في أوكرانيا. ومن أصل الضمان البالغ 9.1 ملايين دولار، ساهم الصندوق بمبلغ 4 ملايين دولار لدعم المشروع. ويتسق هذا المشروع مع اثنتين من الأولويات الإستراتيجية للوكالة هي: مساندة المشروعات التي يقودها القطاع الخاص في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتمويل الأنشطة المناخية، مع تسهيل الحصول على شهادة دولية للمباني الخضراء تفيد تحقيق الاستدامة البيئية والكفاءة في استخدام الطاقة.

المكسيك

جذب رؤوس الأموال لتحقيق التمويل المستدام

تحتل المكسيك المرتبة 14 بين أكبر اقتصادات العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، في عام 2022، بلغ الائتمان المحلي للقطاع الخاص 35.6% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 57.1% في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى يتسنى توسيع نطاق المشروعات المستدامة في المكسيك وأهدافها الرامية إلى إيجاد اقتصاد أكثر خضرة، قدمت الوكالة ضماناً بقيمة 1.85 مليار دولار لمؤسسة بنك إتش إس بي سي البريطانية (HSBC) لاستخدامه في المشروعات الفرعية المؤهلة لتمويل الأنشطة المناخية من خلال فرع البنك في المكسيك. وهذه العملية هي الأكبر للوكالة حتى الآن، وبالتالي يأتي هذا الضمان مكملاً لإستراتيجية بنك إتش إس بي سي الشاملة للوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر من خلال دعم استثماراته في تمويل الأنشطة المناخية. ومن المتوقع أن تغطي هذه الاستثمارات مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والنقل النظيف، والزراعة المستدامة.

تعمل ضمانات الوكالة التي تستهدف تعظيم الاستفادة من رأس المال على تخفيف القيود التنظيمية في الاقتصادات الصاعدة، لا سيما مع وجود حاجة ماسة إلى مثل هذا التخفيف. ومن خلال توسيع نطاق القدرة الإقراضية، يمكن للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد المكسيكي الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة، فضلا عن المساعدة في تسهيل نمو عمليات ببنك إتش إس بي سي HSBC المكسيك.

كوت ديفوار

تدعيم تمويل التجارة

على الرغم من أن كوت ديفوار أكبر اقتصاد في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، فإنها لا تزال تعاني من الآثار الاقتصادية المستمرة الناجمة عن جائحة كورونا وموجات التضخم العالمية الحالية. وحيث إنها أكبر مصدر في العالم للكاكاو وجوز الكاشيو الخام ومصدر صاف للنفط مع وجود قطاع كبير للصناعات التحويلية، تحتاج كوت ديفوار إلى سيولة قصيرة الأجل ورأس مال عامل وتسهيلات لتمويل التجارة بهدف دعم الاحتياجات الإنمائية الحيوية للحكومة وتحقيق أهدافها الإنمائية. وللمساعدة في تعزيز قدرة اقتصاد كوت ديفوار على الصمود في مواجهة الصدمات، قدمت الوكالة ضماناً يغطي تسهيل قرض تجاري للمدفوعات المتصلة بالتجارة المستحقة لموردي الواردات الحيوية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، مثل الرعاية الصحية والبنية التحتية والزراعة.

ويساعد هذا الضمان المقدم من الوكالة أيضاً على ضمان استمرار خطة التنمية الوطنية الخمسية لكوت ديفوار في تحقيق أهدافها. وباستثمار قيمته 100 مليار دولار حتى عام 2025، تعتزم الحكومة تسريع وتيرة التحول الهيكلي لاقتصاد الدولة وتعزيز فرص الحصول على التعليم ومياه الشرب والكهرباء وخدمات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وفرص العمل لشعبها. كما وضعت الحكومة تنمية القطاع الخاص كأولوية قصوى، لتحويله إلى محرك للاقتصاد على المستوى الدولي.

عرض عام للأعمال والعمليات

إجمالي محفظة التغطيات الضمانية

مع استقرار النمو العالمي عند معدل غير كاف لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الرئيسية، مما يهدد التنمية الاقتصادية، قدمت الوكالة برنامجاً بقيمة 8.2 مليارات دولار في صورة ضمانات جديدة في السنة المالية 2024. وهذا العام، تناول 95% من بين 40 مشروعاً تدعمها الوكالة مجالاً واحداً على الأقل من المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية، وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتمويل الأنشطة المناخية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2024، بلغ إجمالي التغطيات الضمانية للوكالة 31.5 مليار دولار، وصافي التغطيات الضمانية 10.3 مليارات دولار.

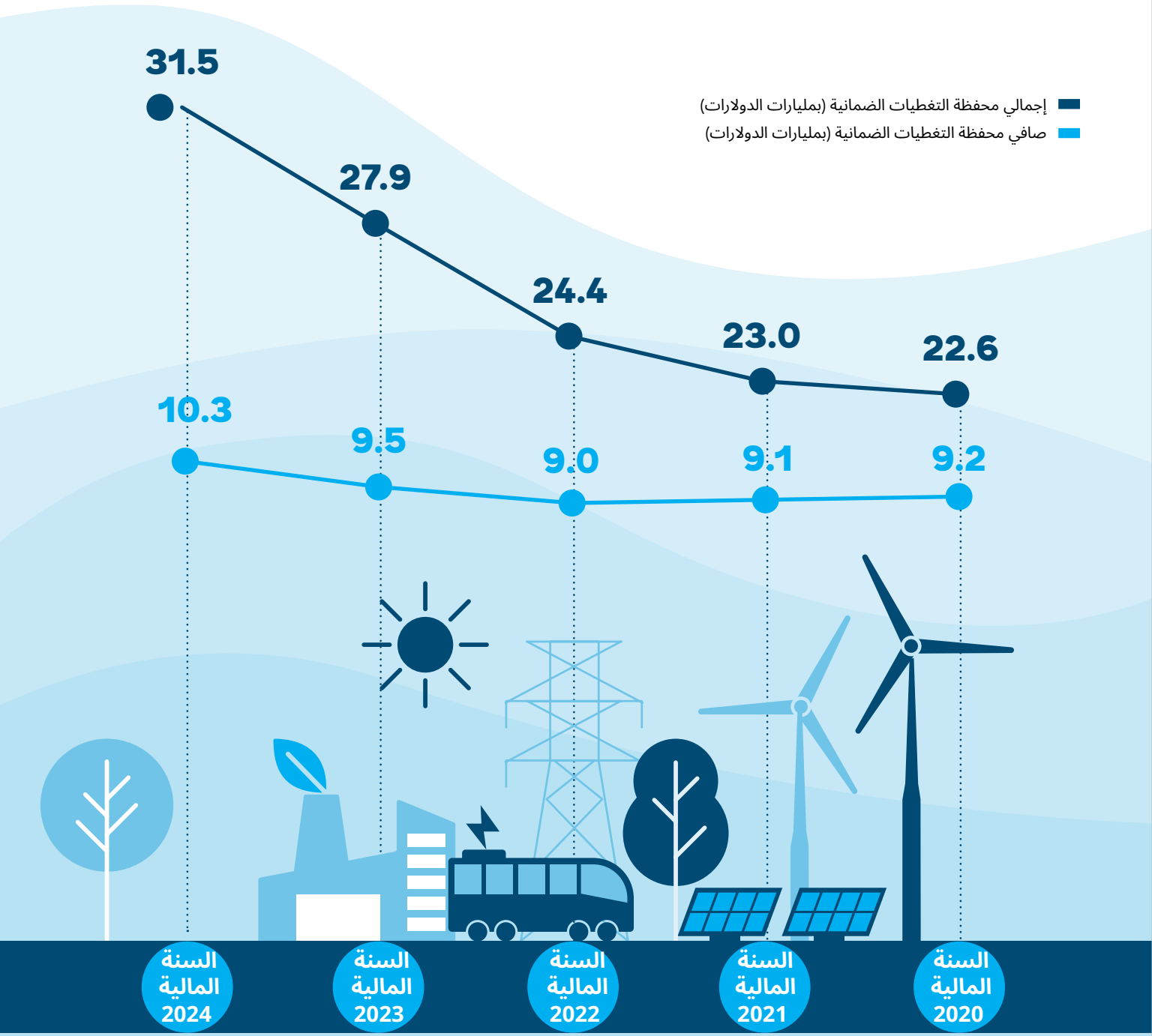

المجالات ذات الأولوية

المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية

في إستراتيجيتها للسنوات المالية 2024-2026، حددت الوكالة هدفاً للاستمرار في تعميق التزامها في مجالات شديدة الأهمية:

زيادة الأنشطة والبرامج والعمليات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات

زيادة مساندتها للمشروعات التي تتصدي لتغيُّر المناخ

زيادة مشاركة البلدان والجهات المتعاملة مع الوكالة للنهوض بالمساواة بين الجنسين

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

لا تزال البلدان (منخفضة الدخل) المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات تشعر بآثار جائحة كورونا وما تلاها من صدمات عالمية، مما أدى إلى تردي مسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في الحد من الفقر وتعزيز التنمية. ومع نهاية عام 2024، من المتوقع أن يكون واحد من كل 4 اقتصادات نامية أكثر فقراً مما كان عليه قبيل تفشي الجائحة. وبحلول عام 2026، سيظل النمو في العديد من هذه البلدان أكثر بطئاً، في المتوسط، مقارنة بما كان عليه الوضع في السنوات العشر التي سبقت الجائحة. ومن المتوقع ألا يتجاوز متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل في هذه الاقتصادات 3% حتى عام 2026، أي أقل بكثير من المتوسط البالغ 3.8% في العقد السابق للجائحة.

وقد التزمت الوكالة بتقديم ضمانات كبيرة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية خلال السنة المالية 2024 بلغت إجمالاً 3.1 مليارات دولار، وهو ما يمثل 38% من إجمالي إصدارات الضمانات. ودعمت هذه الضمانات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية 26 مشروعاً (65% من إجمالي المشروعات التي تمت مساندتها) في 15 بلداً في منطقتي أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى.

وكان نشاط الوكالة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات ملحوظاً أيضاً، حيث بلغت قيمة الضمانات 945 مليون دولار لدعم 10 مشروعات تمثل 25% من مجموع المشروعات التي تمت مساندتها في 5 بلدان (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وموزامبيق، ونيجيريا، وأوكرانيا)، فضلاً عن التعاون مع بنك تنمية إقليمي في أفريقيا.

تغير المناخ

كانت مبادرات التمويل المناخي موضع تركيز كبير في السنة المالية 2024، إذ أصدرت الوكالة ضمانات لما يبلغ 30 مشروعاً (75% من إجمالي المشروعات) في 22 بلداً، دعماً لجهود التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها. وبلغ إجمالي مكون تمويل الأنشطة المناخية في ضمانات السنة المالية 2024 ما قيمته 2.5 مليار دولار، وهو ما يمثل 38% من إجمالي الاستثمارات المضمونة التي تمت مساندتها.

وشملت أبرز المشروعات المناخية هذا العام مشروعاً يزود السنغال بأول شبكة للنقل السريع بالحافلات الكهربائية بنسبة 100%، ويدعم تسهيلات قروض تستهدف تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ ومشروعات التكيف مع تغير المناخ في بوتسوانا.

وقد ساعدت منتجات الوكالة المستثمرين الدوليين على حماية استثماراتهم طويلة الأجل في أنشطة الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها في أسواق ومناطق متنوعة. وسيكون للوكالة، باعتبارها إحدى المؤسسات القلائل التي تقدِّم ضمانات ذات آجال استحقاق طويلة، دور محوري في مساعدة المستثمرين على تحديد التحديات المناخية والتصدي لها، وتعزيز العمل المناخي الذي من شأنه إحداث نقلة نوعية مطلوبة.

وفي السنة المالية 2024، بدأت الوكالة في تنفيذ التزامها بمواءمة 85% من عملياتها، التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين مع اتفاق باريس، اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2023 و100% اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025. وقد تم تجاوز هذا الهدف: وبنهاية السنة المالية 2024، تم تقييم 100% من العمليات الجديدة على أنها تتوافق مع أهداف اتفاق باريس.

وتلتزم الوكالة بتشجيع المشروعات المستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً التي تُبشر بتحقيق أثر إنمائي قوي.

المساواة بين الجنسين

يعد تحقيق المساواة بين الجنسين ضرورة ملحة، وتؤدي الأزمات والصراعات والتحديات العالمية مثل تغير المناخ والجوائح وندرة الموارد الطبيعية والتحولات التكنولوجية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. وتقر مجموعة البنك الدولي والوكالة بأن المساواة بين الجنسين تمثل أحد المجالات الأساسية ذات الأولوية، وتركز إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين 2024-2030، التي أُطلقت في السنة المالية 2024، على العمل المنسق، والتمويل، والبرامج على نطاق واسع لدعم الرفاهة الأساسية، والمشاركة الاقتصادية، والقيادة النسائية.

وتمثل المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيتنا وفي أنشطة وبرامج وعمليات الجهات والبلدان المتعاملة مع الوكالة. وعلاوة على ذلك، تطلب البلدان والجهات المتعاملة معنا على نحو مستمر أن ندعمها في مسيرتها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي السنة المالية 2024، كانت جميع المشروعات التي تراعي المساواة بين الجنسين في بلدان (منخفضة الدخل) مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وبعضها كان أيضاً في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات.

فعلى سبيل المثال، ستقوم إحدى الجهات المتعاملة مع الوكالة في غينيا بمعالجة التحديات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التشغيل والحصول على التكنولوجيا الرقمية والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وتشمل الإجراءات والأنشطة زيادة عدد النساء العاملات في الأدوار الفنية والرقمية، وزيادة تمثيل المرأة على مستوى الإدارة العليا، ودعم حصول النساء والفئات المحرومة على المهارات التكنولوجية خدمات الاتصالات والهاتف المحمول المالية.

ولا يزال طموح الوكالة بشأن المساواة بين الجنسين ينصب على تحقيق الأثر المرجو من خلال الجهات المتعاملة معها. ونحن ندرك أن أمامنا فرصة لجذب رأس المال اللازم للنهوض بالمساواة بين الجنسين وهذه مسؤوليتنا.

الابتكار

يُمكِّن الابتكار الوكالة من إنجاز المزيد باستخدام منتجاتها، وتوسيع تأثيرها الإنمائي، والتطوُّر جنباً إلى جنب مع أسواق استثمارات نشِطة في الاقتصادات النامية. وقد قامت الوكالة، مع مواصلتها جس نبض هذه الأسواق، بتطوير ابتكارات ستساعد في تحقيق أفضل النواتج الإنمائية الممكنة للبلدان كما ستساعد الجهات المتعاملة معها على تعزيز إمكاناتها الاستثمارية.

التخفيف من القيود التنظيمية

تواصل الوكالة الدولية استخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال بهدف تخفيف القيود التنظيمية التي تواجه البنوك. ويتيح تقديم هذا المنتج للبنوك مواصلة الإقراض خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت الوكالة تقدماً كبيراً في استخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال بهدف توسيع نطاق تمويل الأنشطة المناخية من جانب المؤسسات المالية المتعاملة معها، كما أنها تخطط للاستمرار في توسيع نطاق هذا النهج. وتدرس الوكالة أيضاً مدى إمكانية تصميم منتج مشابه لتلبية احتياجات مؤسسات الاستثمار وشركات التأمين.

وفي السنة المالية 2024، قدمت الوكالة أكبر ضمان لها حتى الآن إلى المكسيك. وسيعمل هذا الضمان بقيمة 1.85 مليار دولار لمؤسسة بنك إتش إس بي سي البريطانية (HSBC) على تخفيف متطلبات كفاية رأس المال لفرع البنك في المكسيك، كما سيدعم تمويل المشروعات المرتبطة بالمناخ في المكسيك. وهذه هي المرة الأولى التي تتيح فيها الوكالة تغطية ضمانية للاحتياطيات غير النقدية. وتسمح اللوائح التنظيمية المكسيكية للبنوك بالاحتفاظ باحتياطيات في شكل أوراق مالية أو أصول أخرى غير نقدية. وفي هذه الحالة، تتكون الاحتياطيات في المقام الأول من سندات تنظيم حركة النقد والسيولة (BREMS). ولهذه السندات أهمية محورية في مساعدة البنك المركزي المكسيكي على إدارة المعروض النقدي وتحقيق استقرار النظام المالي. ويتسق المشروع اتساقا وثيقا مع أجندة الاستدامة لدى بنك إتش إس بي سي المكسيك من خلال استهداف تمويل الأنشطة المناخية على وجه التحديد. كما يدعم إطار الشراكة الإستراتيجية بين مجموعة البنك الدولي والمكسيك للسنوات 2020-2025، ويؤكد تقرير آفاق العمل الإستراتيجي للوكالة للسنوات المالية 2021-2023 على الريادة في مجال تغير المناخ وتهيئة الأسواق من خلال نهج العمل التعاقبي. وسيساعد هذا المشروع بنك اتش إس بي سي المكسيك على توسيع نطاق محفظة قروضه لأغراض التمويل المستدام.

ومن الابتكارات الرئيسية الأخرى لهذه العملية استحداث نهج تخفيف القيود التنظيمية "لفئة الأصول المستهدفة" من أجل تعظيم الاستفادة من رأس المال. وخلافا للممارسات التقليدية، عمل هذا النهج على تركيز ضمانات الوكالة على قطاعات محددة تعاني من فجوات تمويلية كبيرة أو مجالات ذات أولوية، لا سيما تمويل الأنشطة المناخية. وفي هذه العملية، تم توجيه تخفيف القيود التنظيمية الذي تم الحصول عليه من خلال الضمان المقدم من الوكالة إلى مؤسسة بنك إتش إس بي سي حصرياً إلى بنك إتش إس بي سي المكسيك لتمويل المشروعات الفرعية المؤهلة لتمويل الأنشطة المناخية في المكسيك. وتعتزم مؤسسة بنك إتش إس بي سي نقل مزايا رأس المال المُحرر إلى بنك إتش إس بي سي المكسيك للاستفادة منها في تمويل فئة أصول محددة وليس المحفظة بأكملها كما جرت العادة. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون لهذا النهج فائدة تتمثل في تركيز أثر ضمانات الوكالة على المجالات التي تعاني من فجوات تمويلية كبيرة و/أو المجالات ذات الأولوية مثل المناخ أو المساواة بين الجنسين أو منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد أرسى هذا الأسلوب الجديد سابقة في تغطية العمليات المستقبلية.

وكانت معدلات الحصول الائتمان في بلدان البلقان منخفضة تاريخياً على الرغم من وفرة السيولة بسبب القيود التنظيمية وعدم رغبة البنوك الأصلية (الأم) في تحمل مخاطر سلبية. وفي هذه السنة المالية، أصدرت الوكالة ثلاثة ضمانات بلغ مجموعها 770 مليون يورو لبنك رايفايزن إنترناشيونال في النمسا (RBI) من أجل استثماراته المباشرة في فروعه في صربيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو. وتساعد هذه

الضمانات فروع البنك على توليد قدرة إقراضية في البلدان المضيفة بإجمالي يقترب من 900 مليون يورو، ويُتوقع توجيه 13% منها نحو المشروعات المتعلقة بتمويل الأنشطة المناخية و27% نحو منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن ضمانات الوكالة أن تطلق قدرة جديدة لنمو القروض كي تصل إلى 596 مليون يورو في صربيا، و175.8 مليون يورو في البوسنة والهرسك، و146.8 مليون يورو في كوسوفو. ومن المتوقع أن توجه فروع بنك رايفايزن (RBI) في صربيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو 12% و6% و42% من قيمة الضمانات لتمويل الأنشطة المناخية، على الترتيب، و27% و6% و100% على الترتيب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

تطبيق التكنولوجيات الجديدة

حتى يتسنى دعم مصادر الطاقة المستدامة وميسورة التكلفة التي تعتمد على التكنولوجيا، قدمت الوكالة ضمانات بقيمة 9 ملايين دولار لكل من مؤسسة أويكوكريديت، وجمعية التعاون الإنمائي المسكوني، وصندوق تريودوس الأخضر، وصندوق تريودوس للطاقة المتجددة في الأسواق الناشئة للاستثمار في شركة إي آر سي باور رواندا (ARC Power) التابعة لمجموعة إي آر سي المحدودة، المملكة المتحدة. وسيكون هذا المشروع أول شبكة مرتبطة بالشبكة العمومية في رواندا، وسيتم تركيب وحدات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية داخل شبكات القرى. وستخدم كل وحدة بشكل مباشر ما بين 25 و30 مستخدماً، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية ودواوين أجهزة الحكم المحلي والشركات الصغيرة والمتوسطة والمراكز التجارية ومجمعات الأعمال والأسر المعيشية التي تقطن القرى.

وستربط الشبكة الجديدة حوالي 30 ألف عميل جديد يعيشون في 150 قرية بالشبكة الوطنية في رواندا للمرة الأولى، وسيعود ذلك بالنفع على نحو 118 ألف شخص.

ويتضمن المشروع برنامجا للطهي النظيف يضم قيادات نسائية مؤثرة بوصفهن سفيرات لتسهيل تبني تكنولوجيا الطهي الكهربائية بين نساء أخريات في المجتمع المحلي. ومن خلال اتساق تعريفة الكهرباء للمستخدم النهائي مع تعريفة الشبكة الوطنية، ستتمكن الأسر المعيشية في القرى من الحصول على مصدر للطاقة أكثر استدامة وبأسعار معقولة. وهذه الطريقة أرخص بكثير من التعريفة المطبقة من جانب الشبكات الصغيرة المحلية، غير المرتبطة بالشبكة العمومية، التي تعمل بنظام تخزين البطاريات.

ولدى رواندا خطط طموحة لتوفير الطاقة للجميع، تهدف إلى توفير الكهرباء لجميع السكان بحلول نهاية عام 2024، وبمساعدة ضمانات الوكالة الدولية، يتيح هذا النموذج الهجين المبتكر حلاً نظيفاً وفعالاً لتحقيق هذا الهدف.

أحدث أساليب التمويل

في إطار نهج مبتكر، أوصى به مختبر استثمارات القطاع الخاص، قدم مشروع لدعم الهند في تحقيق مستهدفاتها المناخية من خلال التحول إلى الطاقة الشمسية ميسورة التكلفة نموذجا "لإصدار القروض لغرض إعادة التمويل"، وفي إطار هذا النموذج سيتم تعظيم الاستفادة من جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي. وأصدرت الوكالة ضمانا بمبلغ 317.5 مليون دولار لسيتي بنك، وبنك كريدي أجريكول كوربوريت آند انفستمنت (كريدي أجريكول سي آي بي)، وبنك ستاندرد تشارترد مقابل قرض لبنك ستيت بنك أوف إنديا، وهو أحد البنوك الرئيسية المملوكة للدولة في الهند.

وأدى هذا التعاون بين الوكالة الدولية وبنك ستيت بنك أوف إنديا إلى إعادة هيكلة 200 مليون دولار من قرض قائم بقيمة 500 مليون دولار قدمه البنك الدولي إلى بنك ستيت بنك أوف إنديا في عام 2016 لتشغيل أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية المتصلة بالشبكة العمومية على أسطح الأبنية. وتوفر هذه الأنظمة طاقة نظيفة وتقلل من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال الاستغناء عن محطات التوليد الحراري الأكثر تكلفة وكثيفة الكربون. ويمول قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير برنامجاً وطنياً لإنشاء أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية للعملاء التجاريين والصناعيين في جميع أنحاء الهند.

وساند البنك الدولي بنك ستيت بنك أوف إنديا في قطاع ناشئ، وقدمت الوكالة بعد ذلك تمويلاً تجارياً بمجرد أن ساعد قرض البنك الدولي المشروع في الوصول إلى مستوى محدد من النضج. ويأتي هذا المشروع استجابة للدعوات التي وجهتها مجموعة العشرين وغيرها إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف والوكالة للتعاون في نقل مخاطر محافظ المشروعات والعمليات من المراكز المالية لبنوك التنمية متعددة الأطراف إلى القطاع الخاص باستخدام منتجات التأمين وإعادة التأمين التي تتيحها الوكالة. وهذا التعاون هو أحد الأمثلة الأولى على تضافر جهود الوكالة والبنك الدولي لإطلاق قدرات البنك الإقراضية.

وساعد برنامج البنك الدولي بنك ستيت بنك أوف إنديا على إقامة شراكة مع الوكالة، وأدى ذلك إلى جذب مؤسسات الإقراض التجاري الدولية والتمويل الخاص مباشرةً إلى برنامج أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية. ويمهد هذا التمويل الطريق لجذب استثمارات القطاع الخاص في حلول الطاقة في الهند.

وفي هذه السنة المالية، أصدرت الوكالة أول ضمان لها لتمويل التجارة ضد الخسائر الناجمة عن عدم قيام جهة سيادية بسداد مدفوعات تتعلق بعمليات تمويل التجارة. ويغطي هذا الضمان المبتكر المقدم لفرع بنك راند ميرشانت تسهيلات قروض تجارية تصل إلى 95 مليون يورو، وبناء عليه، ستتم حماية البنك من مخاطر عدم السداد من جانب حكومة كوت ديفوار لمدة عام. وسيساعد تسهيل القروض المتجددة قصيرة الأجل في تعزيز قدرة كوت ديفوار على الصمود في مواجهة الضغوط المستمرة الناجمة عن جائحة كورونا وموجات التضخم العالمية الحالية. وقد أدى التأثير المشترك للضمان والقرض إلى خلق حاجة إلى السيولة قصيرة الأجل، ورأس المال العامل، وتسهيلات تمويل التجارة دعماً لتلبية الاحتياجات الإنمائية الحساسة للحكومة في كوت ديفوار. وبفضل هذا التسهيل المدعوم من الوكالة، ستتمكن كوت ديفوار من مواصلة تنفيذ خطتها الإستراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية في بيئة عالمية حافلة بالتحديات.

وفي السنة المالية 2024 أيضاً، نفذت الوكالة بنجاح عملية معقدة لزيادة إمدادات الكهرباء لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما قدمت الوكالة ضماناً بقيمة 50.3 مليون دولار لشركة الكونغو لحلول الطاقة المحدودة التي تخطط لتوسيع عملياتها في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوفير الطاقة لنحو 5 ملايين شخص بحلول عام 2025. وعملت الوكالة على تعظيم المساندة المقدمة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الاستئماني متعدد المناحين لتحفيز الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة التابع للوكالة دعماً لهذا الضمان. وتضمنت الحزمة التمويلية التي ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديمها في يوليو/تموز 2023 أيضاً استثمارات ثانوية في أشباه أسهم رأس المال من خلال برنامج فنلندا والمؤسسة للتمويل المختلط من أجل المناخ.

إعادة التأمين

منذ عام 1997، استفادت الوكالة من إعادة التأمين كأداة لاستخدام رأسمالها بكفاءة وإدارة درجة المخاطر في محفظتها. وتعود المنافع الرئيسية لإعادة التأمين على الجهات المتعاملة مع الوكالة - أولاً على المستثمرين الذين يُتاح لهم زيادة قدرتهم على التأمين على المشروعات المؤهلة في البلدان النامية؛ وثانياً، على البلدان التي تستفيد من زيادة مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتواصل الوكالة الاستفادة من سوق إعادة التأمين، حيث تنازلت عن 5.5 مليارات دولار من أنشطة الأعمال الجديدة لشركائها في إعادة التأمين خلال السنة المالية 2024 تماشياً مع إستراتيجية الحفاظ على رأس المال لدعم النمو. وفي 30 يونيو/حزيران 2024، تمت إعادة التأمين على ما قيمته 20.7 مليار دولار، أو 66%، من إجمالي محفظة الضمانات القائمة، ارتفاعاً من 65% في نهاية السنة المالية 2023.

إعادة التأمين في المحفظة (بمليارات الدولارات) وأسعاره (%)

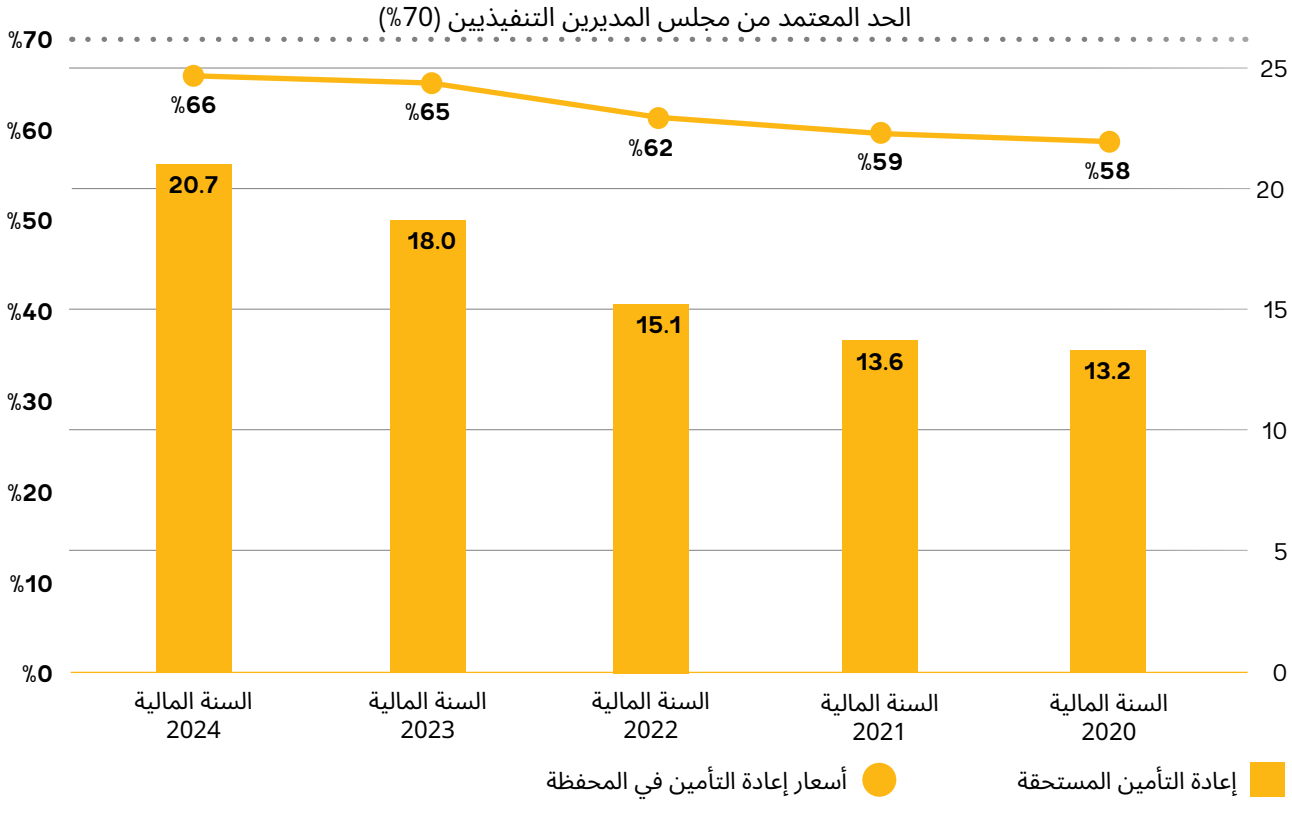

الاستفادة من شراكات الوكالة لتعظيم الأثر الإنمائي

يُعد توسيع نطاق التعاون الذي يشجِّع الاستخدام المُنتِج للتأمين ضد المخاطر السياسية ضرورياً لإطلاق رأس المال الخاص المادي، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع. ولبلوغ ذلك، تعمل الوكالة على تعزيز التنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء الصناعة ومختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية

تتضافر جهود الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف لتوفير التغطيات الضمانية وجذب رأس المال الخاص من أجل التنمية. وفي عام 2018، أوصى فريق الشخصيات البارزة المعني بالحوكمة المالية العالمية التابع لمجموعة العشرين بأن تعمل الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، مستفيدةً من وضعها كمؤسسة عالمية للتأمين ضد المخاطر في مجال التمويل الإنمائي. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الوكالة خطوات رئيسية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى للمساعدة في تحقيق هذه التوصيات.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، أعلنت الوكالة ومؤسسة آي دي بي إنفست، ذراع مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية المعني بالقطاع الخاص، عن شراكة تاريخية مدتها 4 سنوات لجذب المزيد من رؤوس أموال القطاع الخاص في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فضلاً عن الجمع بين حلول تحويل المخاطر وحلول التمويل وتعميمها على مستوى المنطقة. وتدعو اتفاقية التعاون إلى المشاركة المنتظمة بين الوكالة والمؤسسة لإعداد مجموعة من المشروعات المشتركة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة عدد المشروعات المؤهلة للاستفادة من التمويل المصرفي وتعميق العلاقة بين الوكالة والمؤسسة والمستثمرين المحتملين من القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التعاون بصورة كبيرة على التنمية في المنطقة، مع إدراك الدور الحيوي للقطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي والحد من الفقر. واقترنت الاتفاقية بمذكرة تفاهم بين البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية لتعزيز دعم جهود وقف إزالة الغابات تماماً في منطقة الأمازون، وتعزيز قدرة منطقة البحر الكاريبي على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية، وسد الفجوة الرقمية في جميع منطقة أنحاء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وخلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول، وقعت الوكالة وبنك شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للتجارة والتنمية ومجموعة المكتب الشريف للفوسفات OCP مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون على صعيد التصدي لتحديات الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. ويهدف هذا الاتفاق إلى تحديد المجالات المناسبة لاستخدام أدوات الوكالة لتخفيف المخاطر والاستعداد للتعاون في عمليات تمويل التجارة، باستخدام ضمانات الوكالة لاستيراد السلع الأولية الإستراتيجية، بما في ذلك الأسمدة، في أفريقيا.

وفي إطار أنشطة التواصل والتغطية لتشجيع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الأعضاء بمجموعة البنك الدولي، تقوم الوكالة بعقد لقاءات تضم أصحاب المصلحة المباشرة حسب كل منطقة لإجراء محادثات مائدة مستديرة صريحة بهدف تحسين الظروف الداعمة للاستثمار وزيادة الاستثمارات عبر الحدود. ويشارك في استضافة اجتماعات المائدة المستديرة التي تُعقد بالحضور الشخصي أي بلد عضو من البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي على مستوى مناطق أفريقيا وآسيا والبحر الكاريبي. وفي سبتمبر/أيلول 2023، استضافت الوكالة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والأردن الفعالية الثالثة في هذه السلسلة من اللقاءات: اجتماع مائدة مستديرة في عمّان بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والعراق. وضم هذا اللقاء مسؤولين رفيعي المستوى ومديرين تنفيذيين من القطاع الخاص لمناقشة عمليات تقييم المشروعات وسبل تهيئة الظروف الداعمة للاستثمار.

الشراكات في مجال الصناعة

تُعد إقامة الشراكات مع الجهات الأخرى العاملة في مجال التأمين والتمويل الإنمائي ضروريةً لتحقيق النتائج على أرض الواقع. ويشارك نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة في رئاسة اللجنة التوجيهية لمنتدى تطوير التأمين، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تجمع بين شركات التأمين الخاصة والعامة لتعظيم الاستفادة من التأمين في زيادة القدرة على الصمود. والوكالة هي أيضاً عضو في اتحاد برن لمقدِّمي خدمات ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار العالميين الذي يعمل بنشاط على تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال دعم القبول الدولي للمبادئ السليمة بشأن ائتمانات الصادرات والاستثمارات الأجنبية.

وفي يوليو/تموز 2023، وقّعت الوكالة مذكرة تفاهم مع التحالف الدولي للطاقة الشمسية. وهذا التحالف عبارة عن منصة تعاونية بموجب معاهدة ويضم أكثر من 100 بلد موقع على هذه المعاهدة ويستهدف زيادة تعميم تكنولوجيات الطاقة الشمسية بوصفها وسيلة لإتاحة مصادر الطاقة، وضمان أمنها، وتشجيع التحول الطاقي على مستوى العالم. وهذه المعاهدة (الاتفاقية) تمهد الطريق أمام الوكالة لمساعدة التحالف على تنفيذ ركائزه الإستراتيجية الثلاث المتمثلة في دعم البرامج، وأنشطة التحليل والدعوة والتأييد، وبناء القدرات، إقراراً بأن تشجيع التوسع في استخدام الطاقة المتجددة يمثل أولوية إستراتيجية للوكالة ومجالاً تتمتع فيه بخبرة طويلة.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، وقّعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة الدولية للطاقة المتجددة اتفاقية شراكة تعاونية لتعزيز تعبئة رأس المال بهدف توسيع نطاق تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة والتحول الطاقي. والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الآن شريك في منصة تمويل مسرعات التحول الطاقي (ETAF)، وهي آلية لتمويل الأنشطة المناخية تديرها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وتعمل هذه المنصة على تسهيل وتيسير مشروعات تمويل الأنشطة المناخية التي تعزز التحول الطاقي العالمي في البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وفي مارس/آذار 2024، عقدت الوكالة بالتعاون مع معهد القانون الدولي ورش عمل لبناء القدرات في كيغالي برواندا، ودودوما بتنزانيا حيث تم التركيز على التأمين ضد المخاطر السياسية في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعزز المسؤولون الحكوميون المشاركون في هذه الحلقات فهمهم للتأمين ودوره في اجتذاب رأس المال الخاص لتطوير البنية التحتية.

وفي مايو/أيار 2024، وقّعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وشركة طوكيو مارين آند نيشيدو المحدودة للتأمين ضد الحريق، وهي أكبر شركة مساهمة خاصة تعمل في مجال التأمين في اليابان، اتفاقية تعاون لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وتعمل هذه الشراكة الإستراتيجية التي تمتد لثلاث سنوات على الاستفادة من خبرات الوكالة والشركة لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام. وتعمل هذه الاتفاقية على تسهيل وتيسير الاستثمار من خلال تقديم الضمانات والتأمين المشترك وإعادة التأمين للمشروعات في البلدان النامية. وستتعاون الوكالة والشركة لتحديد المشروعات المشتركة ودعمها والجمع بين خبراتهما كل فيما يخصه بهدف الدعم الشامل للاستثمارات.

وفي يونيو/حزيران 2024، في مؤتمر تعافي أوكرانيا لعام 2024، وقّعت الوكالة مذكرة تفاهم مع شركة تأمين اعتمادات الصادرات في بولندا لدعم وتشجيع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات البولندية في أوكرانيا وبلدان أخرى. وتتيح هذه الاتفاقية إطاراً للتعاون في المشروعات من خلال التأمين المشترك والتأمين الموازي وترتيبات إعادة التأمين. وتعكس هذه الاتفاقية رغبة بولندا القوية في مساندة إعادة إعمار أوكرانيا، وإستراتيجية الوكالة للدخول في شراكة مع شركات التأمين التابعة للقطاع العام نظرا لعدم وجود خدمات تأمين في السوق الخاصة تغطي مخاطر الحروب. ويقوم هذا التعاون على الاتفاق المبرم بين المؤسسة الأمريكية الدولية لتمويل التنمية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للتعاون في التأمين على المشروعات في أوكرانيا. وقد أبرمت المؤسسة والوكالة شراكة للتأمين المشترك على مشروع صناعي في أوكرانيا، وسيغطي كل طرف ما يقرب من 25 مليون دولار ضد المخاطر السياسية، بما في ذلك الحروب والاضطرابات الأهلية.

وفي هذه السنة، وقّعت الوكالة ومؤسسة التمويل الدولية اتفاقيات تعاون مدتها ثلاث سنوات مع مؤسسة نيبون للتأمين على الصادرات والاستثمارات، وهي الهيئة الرسمية لاعتمادات التصدير في اليابان، لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وتتبادل الوكالة والمؤسسة الخبرات والموارد لتحديد آفاق نجاحات المشروعات المشتركة، بما في ذلك القيام ببعثات مشتركة للعناية الواجبة، وجهود التسويق، وبرامج التدريب لتعزيز الكفاءة وتحقيق الأثر والسرعة والإنجاز.

الشراكة في مجال المعرفة

في أبريل/نيسان 2024، أقامت الوكالة شراكة مع صحيفة فاينانشال تايمز لإطلاق برنامج جوائز جديد بهدف تعزيز الحلول المبتكرة طويلة الأجل لتحديات التنمية في أفريقيا. وهذا البرنامج المعروف باسم جوائز المستقبل المستدام لأفريقيا يستهدف الإشادة بالمشروعات والمبادرات المبتكرة ذات الجدوى المالية التي تقدم حلولاً تحدث نقلة نوعية في جهود التصدي لأكبر مشكلات التنمية التي تواجه القارة. وتركز الجوائز على ريادة الأعمال والابتكار والاستثمارات التي يمكن أن توفر إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة وخدمات الربط الرقمي وتضمن بقاء البنية التحتية الحضرية والنظم الإيكولوجية الطبيعية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويسلط البرنامج الضوء أيضاً على أهمية المساواة بين الجنسين والشمول في تعزيز التنمية.

دور الوكالة في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية

ترى الوكالة أن الاستدامة البيئية والاجتماعية لمشروعاتها تعد أحد المكونات المهمة لتحقيق نواتج إنمائية إيجابية، وهو ما تتوقع الوكالة تحقيقه من خلال تطبيق سياستها بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ التعادل، وهي مجموعة شاملة من معايير الأداء البيئي والاجتماعي المقبولة على نطاق واسع في القطاع المالي.

إجراءات ضمان دمج وتكامل الاستدامة البيئية والاجتماعية في عمليات الوكالة

- الفحص المسبق لجميع المشروعات لتحديد الأثر البيئي والاجتماعي
- جمع مؤشرات فاعلية التنمية من الجهات المتعاملة مع الوكالة
- تطبيق إطار الوكالة الخاص بأداة تقييم ومقارنة الأداء وفقاً للأثر المتحقق لتقييم الأثر الإنمائي المتوقّع للمشروع
- ضمان استيفاء المشروعات لمعايير الأداء التي تعتمدها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية
- التحقق من الآثار البيئية والاجتماعية من خلال التقييمات اللاحقة
- تقييم المخاطر المناخية

تساعد الوكالة المستثمرين على الارتقاء بالأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بطرق عدة

- ضمان استيفاء الاستثمارات للمعايير الصارمة والمعترف بها دولياً
- العمل مع الجهات المتعاملة مع الوكالة على مواصلة رصد الآثار البيئية والاجتماعية ورفع التقارير بشأنها
- تمكين الجهات المتعاملة مع الوكالة من دخول أسواق لم يكن الوصول إليها ممكناً بخلاف ذلك، وهو ما يمكن أن يحقق عوائد إنمائية مرتفعة

قياس الأثر الإنمائي وتقييمه

يعد تقييم الأثر أمرا بالغ الأهمية لفهم نطاق ونتائج المشروعات التي تساندها الوكالة. ومن بداية المشروع إلى إقفاله وحتى بعد إقفاله، تنفذ الوكالة عدة أطر وأدوات لرصد وتقييم الأثر الإنمائي للمشروعات التي توفر لها الوكالة تغطية ضمانية.

إطار أداة تقييم الأداء ومقارنته (IMPACT)

تقيس أداة المقارنة المعنية بقياس الأثر وتقييم المشروعات النواتج المتوقعة الخاصة بالمشروعات، فضلاً عن التأثيرات على الاستثمار الأجنبي التي تتجاوز نطاق المشروع. ويأتي هذا الإطار مكملاً لنظام الوكالة الأوسع نطاقا لقياس النتائج. وتتضمن أداة تقييم أداء الأثر ومقارنته الأهداف التالية:

إجراء تقييمات مسبقة للأثر الإنمائي للمشروعات المنفردة.

إجراء تحليل مقارن.

الاسترشاد بتقييم الأثر الإنمائي المتوقع في تحديد أولويات المشروع.

تحقيق الاتساق مع إطار مؤسسة التمويل الدولية لقياس ورصد الأثر المتوقع، وتنسيق تصنيفات تقييم الأثر الإنمائي للمشروعات المشتركة بين المؤسسة والوكالة.

اتباع نهج مرن لدمج أداة المقارنة لقياس الأثر وتقييم المشروعات على نحو يتسم بالكفاءة في عمليات الضمانات الحالية التي تقوم بها الوكالة.

نظام مؤشرات فاعلية التنمية

يساعد نظام الوكالة لمؤشرات فاعلية التنمية في قياس وتتبُّع الأثر الإنمائي للمشروعات التي تقدِّم الوكالة تغطية تأمينية لها. ومن خلال هذا النظام، تقيس الوكالة مجموعة مشتركة من المؤشرات في جميع المشروعات. وتقيس الوكالة أيضاً مؤشرات خاصة بقطاعات معيَّنة كما تضع عملية لقياس النواتج الإنمائية للمشروعات بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد. وتشكل هذه المؤشرات أساس مؤشرات بطاقة قياس الأداء المؤسسي الجديدة التي أعلنتها مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2024. وتقوم بطاقة **قياس أداء مجموعة البنك الدولي** بتتبع النتائج على مستوى 22 مؤشراً لتقديم صورة مبسطة وواضحة عن التقدم المحرز في جميع جوانب رسالة مجموعة البنك الدولي.

التقييم

ومنذ السنة المالية 2012، تم تقييم جميع المشروعات من جانب الوكالة ومجموعة التقييم المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهي هيئة تقييم تتمتع بالاستقلالية. وخلال هذه التقييمات، تُقيَّم النواتج الإنمائية التي حققتها المشروعات التي تساندها الوكالة من خلال تقارير تقييم المشروعات. وتجري الوكالة تقييمات ذاتية تتحقق منها بعد ذلك مجموعة التقييم المستقلة. وتُعد تقييمات المشروعات مفيدةً ليس في تقييم النتائج وحسب، بل أيضاً في استخلاص الدروس للاستفادة منها في المشروعات المستقبلية، وتستخدم الوكالة بشكل نشِط نتائج التقييم في فعاليات تعلُّم الموظفين.

النزاهة

تُعد إدارة مخاطر النزاهة والسمعة عاملاً أساسياً في دور الوكالة كشريك إنمائي. وتنظر الوكالة في مخاطر النزاهة والسمعة في الجهات المتعاملة معها وفي مشروعاتها، وأن تلتزم تلك الجهات بإرشادات مكافحة الفساد للبنك الدولي التي تعُد الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة عوائق رئيسية أمام التنمية، كما تعتبر هذه الأمور ممارسات تستوجب العقوبة.

ويقوم فريق الوكالة المعني بشؤون النزاهة ببذل العناية الواجبة في إطار تنمية أنشطة الأعمال وأنشطة الضمانات، كما يقوم برصد محفظة التغطيات الضمانية للوقوف على إشارات التحذير من مخاطر النزاهة والسمعة التي يُحتمل ظهورها. وفي هذا العمل، تستخدم الوكالة التقييمات الميدانية، وأدوات جس نبض الأسواق، والخبرة المكتسبة مع الجهة المتعاملة مع المؤسسة، والمعارف المحلية لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والموارد المكتبية، بما في ذلك قواعد البيانات الخاصة بحقوق الملكية. وفي السنة المالية 2024، واصلت الوكالة تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بالنزاهة من خلال التعاون وتضافر الجهود مع أعضاء آخرين في مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية، ومن خلال المشاركة في مختلف المنتديات التي تركز على النزاهة.

تقرير الوكالة عن الإفصاحات المالية بشأن الأنشطة المناخية للسنة المالية 2024

هذا التقرير هو رابع إفصاح تصدره الوكالة بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وتصدر الوكالة هذا التقرير في إطار تقرير الاستدامة والتقرير السنوي للوكالة. ويسلط التقرير الضوء على جهودنا ويبرهن على التزامنا بتعزيز إفصاحات الوكالة المالية المتعلقة بالمناخ والاستدامة في الوقت الذي نستكشف فيه إمكانية المواءمة مع معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية بدءاً من تقرير السنة المالية 2025. ويعكس هذا التقرير نهج الوكالة والتقدم الذي أحرزته في إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ في السنة المالية 2024 (1 يوليو/تموز 2023-30 يونيو/حزيران 2024)، بالتزامن مع السنة الرابعة للوكالة في إطار العمل وفق خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ للسنوات 2021-2025.

لا تزال مجموعة البنك الدولي أكبر ممول للعمل المناخي بين بنوك التنمية متعددة الأطراف بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتقف مجموعة البنك الدولي عند منعطف حرج وهي تمر **بمرحلة تطور**، مؤكدة على أهمية التصدي لتغير المناخ في تحقيق رسالتها المتمثلة في خلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. وفي هذا السياق، تعمل الوكالة على تعميق أواصر التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للاستجابة للاحتياجات المناخية والإنمائية بوتيرة سريعة وعلى نطاق واسع في إطار نهج معزز لمجموعة بنك دولي واحدة. وتعمل الضمانات المقدمة من الوكالة على الاستمرار في تخفيف المخاطر وجذب رأس المال الخاص بهدف اتخاذ إجراءات تدخلية تحدث نقلة نوعية في البلدان النامية والأسواق الصاعدة، بما في ذلك في بعض المناطق الأشد هشاشة والمتأثرة بالصراعات.

وفي السنة المالية 2024، ساندت الوكالة مشروعات ركزت على توسيع نطاق الحصول على الطاقة المتجددة، وتسريع وتيرة اعتماد البنية التحتية منخفضة الانبعاثات الكربونية لقطاع النقل، وتعزيز البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وقد أخذت الوكالة زمام المبادرة عند إطلاق **منصة الضمانات** في 1 يوليو/تموز 2024. وتهدف هذه المنصة إلى تطوير منتجات ضمانية جديدة ومبتكرة تسهل زيادة مشاركة القطاع الخاص في التصدي للتحديات الإنمائية الحرجة وحل المشكلات المتعلقة بالمناخ.

وتعمل الوكالة أيضا على تدعيم شراكاتها مع مجتمع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأوسع نطاقاً، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ إجراءات مناخية ذات أثر ملموس، إدراكاً منها أن هناك فرصة أمام العالم لن تستمر كثيراً لخفض الانبعاثات وتجنب أسوأ آثار تغير المناخ.

ويكشف التقرير عن نتائج العمل المناخي للوكالة، ويتمحور حول 4 عناصر أساسية:

الحوكمة

الإستراتيجية

إدارة المخاطر

المقاييس والأهداف

لحوكمة

أبرز أنشطة السنة المالية 2024

في الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، أعلن رئيس مجموعة البنك الدولي عن هدف جديد لتمويل الأنشطة المناخية، حيث تعهد بتوجيه 45% من التمويل السنوي لمجموعة البنك الدولي إلى المشروعات المتعلقة بالمناخ في السنة المالية الممتدة من 1 يوليو/تموز 2024 إلى 30 يونيو/حزيران 2025.

وشهدت السنة المالية 2024 العام الأول الذي تنفذ فيه الوكالة التزامها بمواءمة 85% من عملياتها الجديدة مع أهداف اتفاق باريس اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2023 و100% اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025. وتم تجاوز هذا المستهدف حيث تم تقييم 100% من العمليات الجديدة على أنها متوافقة مع أهداف اتفاق باريس في السنة المالية 2024. وعُقدت لجنة للتحقق من المواءمة مع اتفاق باريس لأغراض المشروعات المعقدة حيث تضمنت التقييمات إجراء مراجعة فنية مكثفة من جانب النظراء.

وتولت الوكالة دورا قيادياً جديداً بشأن تقارير الاستدامة والإفصاح عنها بهدف تعزيز تركيز الوكالة على الاستدامة والشفافية في الممارسات الخاصة بالإفصاح عنها ورفع التقارير بشأنها.

وكانت السنة المالية 2024 إيذانا بإجراءات جديدة تتعلق بإعداد الموازنات المالية حيث تم التأكيد على التخطيط المتزامن للموازنات بين الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، فضلا عن عدة ترتيبات جديدة لإعداد التقارير المالية على مستوى مجموعة البنك الدولي. وتهدف هذه التغييرات إلى تعزيز الكفاءة والتوسع في تقديم الحلول التي تتصدى لتغير المناخ وتعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً.

يشرف نائب الرئيس التنفيذي للوكالة، الذي يتبع مباشرةً رئيس مجموعة البنك الدولي، على جميع جوانب أنشطتها المناخية والبروتوكولات ذات الصلة. ومجلس المديرين التنفيذيين للوكالة مسؤول عن الموافقة على جميع عملياتها وسياساتها. ويشرف نائب الرئيس ورئيس خبراء الشؤون المالية والمخاطر والشؤون القانونية والاستدامة، الذي يتبع مباشرةً نائب الرئيس التنفيذي للوكالة، على إدارة الاقتصاد والاستدامة التي تضم وحدة الدراسات التحليلية المناخية. وفريق وحدة الدراسات التحليلية المناخية مسؤول عن المحاسبة عن تمويل الأنشطة المناخية؛ وتقييمات المواءمة مع اتفاق باريس؛ والمحاسبة عن انبعاثات غازات الدفيئة؛ ودعم وضع أطر وسياسات ومواد توجيهية داخلية و/أو خارجية متعلقة بالمناخ بشأن مجالات التركيز البارزة ذات الصلة بالمناخ؛ وتطوير أدوات جديدة للوكالة لتشجيع الاستثمارات منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وأعمال التحليل والإفصاح عن أنشطة الوكالة المتعلقة بالمناخ؛ ومتابعة محفظة مشروعات الوكالة لضمان التقيد بالتزامات العمل المناخي التي قطعتها الجهات المتعاملة معها في مرحلة الموافقة على المشروعات؛ والمساهمة في الدراسات التحليلية المناخية والمبادرات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي؛ والتعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال مجموعات العمل الفنية المعنية بموضوعات مثل تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ، وتمويل التكيف مع تغير المناخ، والمواءمة مع اتفاق باريس، والمادة السادسة، والمقاييس المناخية، والسياسات، ومساندة البلدان المعنية.

الإستراتيجية

تستهدف خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ دمج أنشطة المناخ في برامج التنمية والنهوض بأهداف مجموعة البنك الدولي للتنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع من خلال التركيز على البشر ورأس المال الطبيعي والشركاء. وتعكس هذه الخطة طموح مجموعة البنك الدولي لمساندة المتعاملين معها من القطاعين العام والخاص لتعظيم أثر تمويل الأنشطة المناخية، وذلك بهدف تحقيق تحسينات قابلة للقياس في التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل أهداف هذه الخطة ما يلي: (أ) دمج أنشطة المناخ في برامج التنمية، و(ب) إعطاء الأولوية لعمليات التحول الرئيسية في الأنظمة من خلال تحديد أكبر الفرص لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، ودفع عجلة التمويل المناخي والاستفادة من رأس المال الخاص بهدف تحقيق أفضل النتائج. وتغيُّر المناخ هو أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للوكالة إلى جانب مساندة البلدان منخفضة الدخل (المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) والبلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وتعكس إستراتيجية العمل المناخي للوكالة الالتزامات الطموحة، التي جرى التعهد بها في كل من خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ، وإستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي للوكالة للسنوات المالية 2024-2026 من أجل تعميق تأثيرها. وخلال السنة المالية 2024، ركزت الوكالة على 5 مجالات إستراتيجية لعملها المناخي: الطاقة النظيفة، والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والمباني الخضراء، ووسائل النقل منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتخضير الأنظمة المالية في 4 مناطق. وتعتبر مساندة هذه القطاعات غاية في الأهمية لضمان مواءمة تنمية البلدان المتعاملة مع الوكالة مع مسارات منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ولضمان تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة واستدامة المكاسب، تُقيّم الوكالة الأهمية النسبية للمخاطر المادية والانتقالية المتصلة بالمناخ في جميع القطاعات، وتهدف إلى تحديد التدابير المناسبة للحد من هذه المخاطر عند الاقتضاء.

أبرز أنشطة السنة المالية 2024

في 28 فبراير/شباط 2024، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن **إصلاح شامل** لأنشطة الضمانات الخاصة بها، مع التركيز على تبسيط الإجراءات والعمليات، وتعزيز إمكانية الحصول على الضمانات، وتحسين التنفيذ. واعتبارا من 1 يوليو/تموز 2024، ضمت منصة الضمانات جميع منتجات ضمانات مجموعة البنك الدولي التي تستهدف زيادة إصدار الضمانات السنوية للمجموعة إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2030، مع إعطاء الأولوية للعمل المناخي في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات والاقتصادات النامية والصاعدة.

ويعمل **ميثاق المعرفة من أجل العمل**، ، الذي تم إطلاقه في أبريل/نيسان 2024، على تمكين جميع البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي - من القطاعين العام والخاص - من أسباب القوة من خلال إتاحة أحدث المعارف الإنمائية على نحو منهجي للاستجابة بفاعلية للتحديات الإنمائية متزايدة التعقيد التي تفاقمت بسبب تغير المناخ.

واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2024، سيُعين البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مديرا قطرياً واحدا لمجموعة البنك الدولي أو ممثلاً مقيما لها في بلدان مختارة لتسريع وتيرة وضع حلول متكاملة للمناخ والتنمية تشمل القطاعين العام والخاص، والاستفادة من النطاق الكامل لمعارف وخبرات مجموعة البنك لتعظيم أثرنا الجماعي.

وتقوم الوكالة في الوقت الراهن بنقل المزيد من موظفيها إلى العمل الميداني مع تعظيم الاستفادة من تمركز الموظفين الحاليين في مواقعهم ليكونوا أكثر استجابة للمتعاملين معها والشركاء. كما تقوم الوكالة بتسهيل وتبسيط العمليات التشغيلية التي يُتوقع أن تدعم السرعة ونطاق التنفيذ.

وقد وقعت الوكالة الدولية اتفاقيات تعاون مع العديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات الشريكة لتوسيع نطاق استخدام مظلة التأمين ضد المخاطر السياسية للتصدي للتحديات المناخية على نحو مشترك، بما في ذلك مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الأفريقي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

ووافقت الوكالة على أول عملية لها تتسق مع توصيات فريق الخبراء المستقل التابع لمجموعة العشرين بأن تستخدم نماذج إنشاء القروض ومنحها لجذب التمويل الخاص بهدف تخفيف القيود المفروضة على كفاية رأس المال في بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. وسيغطي الضمان الذي تقدمه الوكالة القرض المقدم من سيتي بنك إن إيه، وبنوك أخرى بقيمة 317.5 مليون دولار وأجل استحقاق مدته 10 سنوات إلى بنك ستيت بنك أوف إنديا بموجب عقد ضمان لتغطية مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية من جانب بنك ستيت بنك أوف إنديا وهو مؤسسة مملوكة للدولة في الهند. وسيؤدي القرض الذي تغطيه الوكالة إلى إعادة هيكلة 200 مليون دولار من قرض حالي من البنك الدولي بقيمة 500 مليون دولار لتركيب ألواح الخلايا الكهروضوئية الشمسية الموصلة بشبكة الكهرباء، وقد قامت بتركيبها شركات ومؤسسات صناعية في جميع أنحاء الهند.

وتشمل الابتكارات الأخرى ذات الصلة بالمنتجات إدخال تعديلات على العروض الحالية للوكالة، مثل توفير تغطية جزئية لمخاطر نزع الملكية، وتعظيم الاستفادة من رأس المال ليتجاوز الاحتياطيات النقدية، وإصدار ضمانات تمويل التجارة للقروض التجارية لأول مرة. وتعمل هذه الابتكارات على زيادة الفرص المتاحة للوكالة لدعم زيادة تخضير الاقتصادات وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ.

وتقوم الوكالة في الوقت الراهن بإعداد نموذج خطاب تفويض لاعتمادات الكربون، وفي الوقت نفسه تستعد لتوسيع نطاق منتجاتها بهدف زيادة توسيع نطاق أسواق الكربون الناشئة، وذلك بهدف تحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص إلى المشروعات منخفضة الكربون.

إدارة المخاطر

أبرز أنشطة السنة المالية 2024

تم فحص ودراسة جميع عمليات الوكالة لتحديد المخاطر المناخية المادية باستخدام أدوات فحص المخاطر المناخية للوكالة ومجموعة البنك الدولي.

وتضمنت جميع التقييمات بشأن التحقق من المواءمة مع اتفاق باريس تقييمات تخص التحول الى خفض الكربون والآثار المادية لتغير المناخ. وبالنسبة للمشروعات التي تم تحديد فجوات في المواءمة مع اتفاق باريس، اتفقت الوكالة مع البلدان والجهات المتعاملة معها على تنفيذ تدابير لتخفيف المخاطر لضمان أن تكون المشروعات على مسار يتسق مع أهداف اتفاق باريس، وبالتالي تقييم جميع العمليات على أنها متوائمة مع هذا الاتفاق.

وقد وضعت الوكالة إرشادات داخلية لتقدير قيمة الضمانات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها لتغطية مخاطر الوقود الأحفوري ورفع تقرير بشأنها إلى فريق جهاز إدارة الوكالة. ولا تقدم الوكالة ضمانات جديدة للمشروعات المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز أو المشروعات التي تمول/تساند بشكل مباشر الأنشطة غير المتوائمة مع اتفاق باريس بوجه عام، والتي تشمل استخراج الفحم الحراري، وتوليد الكهرباء باستخدام الفحم، واستخراج الخث (السباخ)، وتوليد الكهرباء من الخث. وفي إطار نهج الاستثمار في أسهم رأس المال الخضراء، لن تقدم الوكالة ضمانات لمؤسسات الوساطة المالية التي ستمول المشروعات الجديدة ذات الصلة بالفحم. وتشترط الوكالة أن تكون لدى الجهات المتعاملة معها خطة للإنهاء التدريجي لاستثماراتها في الأنشطة ذات الصلة بالفحم خلال فترة متفق عليها، على ألا يتجاوز ذلك عام 2030.

وفي إطار تقييم الأهمية النسبية لمخاطر تغير المناخ، تعمل الوكالة مع الجهات المتعاملة معها على تقييم مصادر وناقلات المخاطر المناخية على مستوى القطاعات شديدة التأثر بتقلبات المناخ. وتعتمد الوكالة نهجا تصاعديا من القاعدة إلى القمة، يراعي اعتبارات الزمان والمكان والسياق ويركز على جوانب التأثر بتغير المناخ في الماضي والحاضر والمستقبل. وتشمل التقييمات كلا من الأخطار الحادة (على سبيل المثال، الظواهر المناخية الشديدة مثل الفيضانات، وموجات الحر، والحرائق، والأعاصير المدارية) والأخطار المزمنة (مثل ارتفاع منسوب سطح البحر، وتغير أنماط هطول الأمطار ودرجات الحرارة، وشح المياه)، والتي يتم تقييمها على مدى آفاق زمنية مستقبلية متعددة وبناء على سيناريوهات الاحترار العالمي.

المقاييس والأهداف

أبرز أنشطة السنة المالية 2024

أطلقت مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى النهج المشترك الذي وضعته بنوك التنمية متعددة الأطراف لقياس نتائج العمل المناخي بوصفه إطاراً لقياس وتعريف وربط التقدم العالمي المحرز في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بالنتائج التي تحققها بنوك التنمية متعددة الأطراف. ويجري التعاون بين بنوك التنمية متعددة الأطراف لوضع مقاييس مشتركة لنتائج العمل المناخي.

وأطلقت مجموعة البنك الدولي بطاقة قياس أداء مؤسسي جديدة لتحديد الآثار المحققة من خلال عملها، لا سيما دعمها لتوسيع نطاق الحلول منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في البلدان المتعاملة معها. وتقوم مجموعات عمل تتألف من خبراء فنيين من مجموعات وقطاعات الممارسات العالمية في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بوضع منهجيات متعمقة لكل مؤشر من مؤشرات بطاقات قياس الأداء. وستطلق الوكالة برنامجاً متطوراً لنظام قياس النتائج لتحديد البيانات الخاصة بمؤشرات النتائج. وتقوم الوكالة برصد ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات والمؤشرات الخاصة بالمناخ في إطار عملياتها والإفصاح عن ذلك.

كما تواصل الوكالة تنويع أنشطتها المناخية وتحديد مجالات جديدة للنمو لتحقيق المستهدف الجديد لمجموعة البنك الدولي بشأن تمويل الأنشطة المناخية المتمثل في تقديم 45% من التمويل لأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بنهاية السنة المالية 2025. وفي السنة المالية 2024، شكل التمويل المباشر للأنشطة المناخية 38% من إجمالي استثمارات ضمانات الوكالة باستبعاد تمويل التجارة. وحسب التوزيع الإقليمي، كانت أكبر نسبة من إصدارات التغطية التأمينية إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجاءت بعدها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن تغطيات الوكالة لتمويل الأنشطة المناخية يدعم المشروعات منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في مختلف مناطق وقطاعات العالم التي تعمل فيها مجموعة البنك الدولي. وتظهر التغطيات الضمانية والتأمينية في مختلف القطاعات خلال السنتين الماليتين 2021-2024 أن تمويل الأنشطة المناخية من خلال مؤسسات الوساطة المالية يحصل على أكبر قدر من التغطيات بواقع 54%، يليه المباني الخضراء بنسبة 16%، وتأتي بعده مباشرة مشروعات الطاقة المتجددة بنسبة 15%، في حين تشمل النسبة الباقية مشروعات التكيف وكفاءة استخدام الطاقة والنقل منخفض الانبعاثات الكربونية، على التوالي. وتستهدف بطاقة قياس الأداء المؤسسي الجديدة لمجموعة البنك الدولي تقديم نظرة شاملة عن تأثير وفاعلية مشروعاتها للحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه لتعزيز التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويمثل ذلك خروجاً عن نهج مجموعة البنك الدولي القائم على المدخلات والتوجه نحو تتبع تدفق التمويل إلى المشروعات المناخية. كما تعاونت الوكالة مع مجتمع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأوسع نطاقاً لتوحيد قياس النتائج المناخية والإفصاح عنها من خلال مقاييس مشتركة، مما يعزز شفافية العمل المناخي ويسهل التعلم وتبادل أفضل الممارسات فيما بين هذه البنوك.

المبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين

تعمل مبادرات الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين على تكريس الجهود لمساعدة الجهات المتعاملة معها على دمج إجراءات تركز على المساواة بين الجنسين ومراعاة الفواق بينهما في عملياتها. وشددت الوكالة على أهمية الشراكات بوصفها وسيلة إستراتيجية لحشد العمل الجماعي بهدف تلبية الاحتياجات الملحة والتصدي للتعقيدات العالمية حتى يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي يونيو/حزيران 2024، أطلقت الوكالة ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين للسنوات 2024-2030. وتطرح هذه الإستراتيجية الطموح الجريء لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين للقضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. كما أنها تركز على العمل المنسق، والتمويل، والبرامج على نطاق واسع لدعم الرفاهة الأساسية، والمشاركة الاقتصادية، والقيادة. وتضمنت الإستراتيجية مشاورات شملت 28 بلداً وشارك فيها ممثلون عن أكثر من 600 مؤسسة من أكثر من 110 بلدان. وستساعد الرؤى والأفكار القيمة التي تتلقاها الوكالة من تلك المناقشات على تدعيم تنفيذ هذه الإستراتيجية.

التعاون مع البلدان والجهات المتعاملة

يركز نهج الوكالة المعني بالمساواة بين الجنسين فيما يخص الأنشطة والبرامج والعمليات مع الجهات والبلدان المتعاملة معها على التعاون مع هذه الجهات والبلدان لتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتضمنت المشروعات التي تراعي المساواة بين الجنسين في السنة المالية 2024 ما يلي:

تعزيز فرص العمل والتشغيل وتوفير الخدمات الرقمية ومحو الأمية الرقمية للمرأة

في يوليو/تموز 2023، وافقت الشركة الوطنية للاتصالات في السنغال على خطة عمل معنية بالمساواة بين الجنسين لزيادة عدد الموظفات في الوظائف الفنية والرقمية ومناصب الإدارة العليا. وتهدف الخطة أيضا إلى تعزيز حصول النساء على التدريب على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وخدمات التمويل الأصغر في غينيا.

زيادة الدور القيادي للمرأة في قطاع الضيافة

في يوليو/تموز 2023 وأبريل/نيسان 2024، التزم صندوق كاسادا للضيافة بخطة عمل معنية بالمساواة بين الجنسين في مشروعيه الفندقيين في رواندا وكوت ديفوار على التوالي. وتتضمن الخطة إجراء تدريب لموظفي الفندقين على المساواة بين الجنسين والتنوع والشمول، وتحديد نسبة مستهدفة لتمثيل النساء في وظائف الإدارة.

مساندة تشغيل المرأة وقيادتها في قطاع الطاقة المتجددة

في فبراير/شباط 2024، قدمت الوكالة تغطية ضمانية لاستثمارات في مشروع كونكسا للطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء للمؤسسات التجارية والصناعية في نيجيريا. وقد وافقت إدارة كونكسا على عدة إجراءات تدخلية بشأن المساواة بين الجنسين، وخاصة تعزيز دور المرأة كموظفة وقائدة، مما يسمح لها بالاستفادة من فرص التشغيل المباشر والقيادة.

تدعيم شراكات الوكالة لتعزيز المساواة بين الجنسين

في يونيو/حزيران 2024، أقامت الوكالة شراكة مع منتدى تطوير التأمين وجمعية جنيف للمشاركة في رعاية فعالية "التأمين الشامل: تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين في الأسواق الصاعدة"، وقد استضافت هذه الفعالية مؤسسة لويدز للتأمين، وعلى هامش هذه الفعالية تجمع قادة صناعة التأمين لمناقشة إستراتيجيات دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين على نحو أكثر شمولاً في عملياتهم ومنتجاتهم، بهدف تعزيز النمو الشامل والقادر على الصمود في الأسواق الصاعدة. وتناولت الفعالية على وجه التحديد كيفية الاستفادة من التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان لدعم المساواة بين الجنسين.

كما شرعت الوكالة في شراكة جديدة مع التحالف المالي من أجل المرأة، وهو اتحاد عالمي للمؤسسات المالية التي تعمل على تكوين الثروة للنساء. وستعزز هذه الشراكة مساندة الوكالة للمتعاملين معها في قطاع التمويل وأسواق رأس المال من خلال إتاحة الحصول على التعلم من النظراء والمنتجات المعرفية.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الوكالة شريكاً تنفيذياً للصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين، إلى جانب مؤسسة التمويل الدولية، ومختبرات الابتكار المعنية بالمساواة بين الجنسين بالبنك الدولي، وقطاعات الممارسات العالمية بمجموعة البنك الدولي. وستمكن هذه الشراكة الوكالة من الحصول على التمويل لإنتاج منتجات معرفية مدعومة بأدلة وشواهد لإيجاد حلول أساسية ذكية تراعي المساواة بين الجنسين والفوارق بينهما للجهات المتعاملة مع الوكالة. وأخيرا، في اليوم العالمي للمرأة، شاركت الوكالة في فعالية البنك الدولي بعنوان **معاً لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين** حيث سلطت هذه الفعالية الضوء على جهود الوكالة مع الجهات المتعاملة معها بشأن قضايا المساواة بين الجنسين وكيفية استفادة هذه الجهات من أدوات الضمانات التي تقدمها الوكالة للمساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

من الجانب الأيسر، كاتارينا زدراليفيتش، رئيسة مجموعة الاستدامة، مجموعة بروكريديت هولدنغز؛ وآلان كوكران، مدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة في مؤسسة جي سي باور؛ وإدوارد باركر، شعبة المخاطر الخاصة، بمؤسسة طوكيو مارين كيلن لخدمات التأمين المحدودة، وإثيوبيس تافارا (نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار)

جائزة الريادة بشأن المساواة بين الجنسين

تمنح الوكالة جائزة الريادة في دعم المساواة بين الجنسين، وهي الآن في عامها التاسع، لتكريم كبار المديرين ممن لديهم سجل حافل في دعم قضية النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في مجال الأعمال، مع الإسهام في الوقت نفسه في تحقيق رسالة مجموعة البنك لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء على كوكب صالح للعيش فيه. ويتم منح الجائزة سنوياً في اليوم العالمي للمرأة.

وفازت بالجائزة هذا العام جينيت بوردواس، الشريكة ورئيسة قسم الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة في مؤسسة ميريديام. وتحت قيادة السيدة بوردواس، طورت ميريديام مؤشرات جديدة ومبتكرة لتتبع ورصد أثر كل مشروع من مشروعاتها من موقع البناء إلى قاعة الاجتماعات. وكان التنوع بوجه عام، والمساواة بين الجنسين على نحو أكثر تحديداً، أحد محاور الاستدامة والركائز الإستراتيجية لمؤسسة ميريديام منذ عام 2020، ويتم قياس المساهمة الملموسة لهذه المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية عن الأثر.

وفي أعقاب رسالة ميريديام طويلة الأمد ورؤية رئيسها التنفيذي فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والأثر، تم تكريم السيدة بوردواس لتفانيها في تحقيق توازن حقيقي بين تعظيم الفاعلية وتقليل الأثر البيئي والاجتماعي لمشروعات البنية التحتية التحويلية واسعة النطاق التي تستهدف إحداث تحولات ونقلات نوعية. وتعمل السيدة بوردواس على ضمان تحديد وتقييم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي قد تؤثر سلباً على المرأة، وأن تراعي تصميمات المشروعات تنفيذ الأنشطة الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة.

جينيت بوردواس
رئيسة إدارة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

الحوكمة

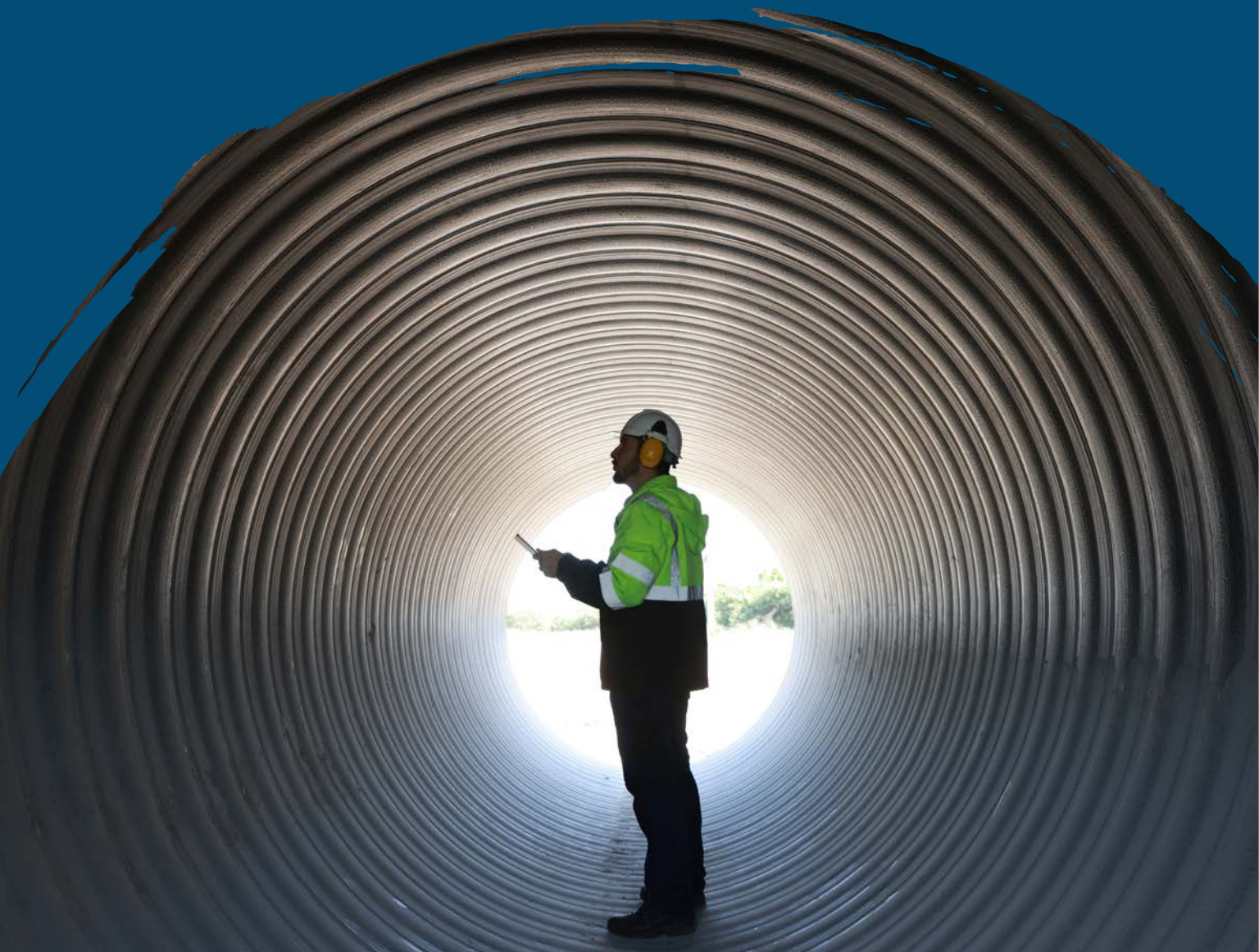

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 182 بلداً عضواً، برامج الوكالة وأنشطتها. ويعيّن كل من هذه البلدان محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتُناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس مديرين تنفيذيين يضم 25 مديراً. وحقوق التصويت مرجّحة حسب حصة رأس المال التي يمثلها كل مدير. ويجتمع مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن، وتُعقد الاجتماعات بانتظام ويستعرضون ويبتون في مشروعات ضمان الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المجلس:
www.worldbank.org/en/about/leadership/governors

الرقابة والمساءلة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية. ويرد المكتب على شكاوى من أناس تأثروا بأنشطة تساندها الوكالة والمؤسسة وذلك بهدف تحسين النواتج البيئية والاجتماعية ميدانياً وتعزيز مساءلة الجمهور للمؤسستين.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المكتب:
www.cao-ombudsman.org

المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

يقدم مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية وقيمة تستند إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك الدولي وتعزيزها. كما تقدم لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلا عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. وتتبع المراجعة الداخلية رئيس مجموعة البنك الدولي كما تخضع لإشراف لجنة المراجعة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المراجعة الداخلية:
www.worldbank.org/internalaudit

مجموعة التقييم المستقلة

تقيّم مجموعة التقييم المستقلة إستراتيجيات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسياساتها ومشروعاتها لتحسين النتائج الإنمائية للوكالة. ومجموعة التقييم هي آلية مستقلة عن جهاز إدارة الوكالة وترفع تقاريرها بما تخلص إليه من نتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ولجنة فاعلية التنمية التابعة للمجلس.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجموعة التقييم المستقلة:
ieg.worldbankgroup.org

مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة

يُعد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة وحدة مستقلة في مجموعة البنك الدولي، ويتولى التحقيق في العقوبات المتعلقة بمزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، فضلاً عن الاحتيال والفساد من جانب موظفي مجموعة البنك الدولي والموردين التابعين لها. وفضلاً عن ذلك، من خلال مكتب الامتثال للنزاهة، يعمل مكتب نائب الرئيس مع الأطراف المعنية لاستيفاء الشروط المطلوبة لرفع العقوبات. ويقوم المكتب بتعميم الرؤى والأفكار الثاقبة والمتبصرة بشأن عمليات التحقيق بغية الحد من مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات، كما يقوم بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة:
www.worldbank.org/integrity

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد أو ممارسات تستوجب العقوبة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة الموقع:
www.worldbank.org/fraudandcorruption

أبرز ملامح الأداء المالي للوكالة

النتائج المالية

حسب السنوات المالية، (بملايين الدولارات)	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي الدخل من أقساط التأمين	232.3	239.3	229.4	245.0	**272.3**
صافي الدخل من أقساط التأمين[أ]	117.1	121.3	116.3	123.9	**130.5**
المصروفات الإدارية[ب]	61.1	58.7	65.0	69.6	**73.7**
الدخل المتحقق من العمليات[ج]	56.0	62.6	51.2	54.3	**56.9**
صافي الدخل	57.2	81.5	27.7	139.4	**179.5**
نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي الدخل من أقساط التأمين	%52	%48	%56	%56	**%57**

أ. صافي دخل الأقساط يساوي إجمالي دخل الأقساط وعمولات التنازل مطروحاً منه الأقساط التي يتم التنازل عنها لشركات إعادة التأمين وتكاليف الوساطة.
ب. المصروفات الإدارية تتضمن مصروفات من برامج المعاشات التقاعدية وغيرها من مزايا ما بعد التقاعد.
ج. دخل العمليات يعادل صافي الدخل من أقساط التأمين مخصوماً منه المصروفات الإدارية، بما في ذلك تكاليف المعاشات.

تدابير رأس المال

حسب السنوات المالية، (بملايين الدولارات)	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي رأس المال الاقتصادي[أ]	756	768	759	773	**811**
حقوق ملكية المساهمين	1,335	1,474	1,539	1,706	**1,892**
رأس المال العامل[ب]	1,591	1,724	1,777	1,923	**2,103**
نسبة إجمالي رأس المال الاقتصادي إلى رأس المال العامل	%47.5	%44.5	%42.7	%40.2	**%38.6**
استثمارات رأس المال المخاطر[ج]	1,001	1,054	1,083	1,092	**1,140**
رأس المال المخاطر/رأس المال العامل	%62.9	%61.1	%61.0	%56.8	**%54.2**

أ. مقدار رأس المال المستخدم لمساندة محفظة الضمانات وكذلك محفظة الاستثمار ومخاطر العمليات.
ب. يتألف من رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة/الإيرادات الشاملة الأخرى المتراكمة (الخسائر)، واحتياطيات محفظة التأمين، بالصافي.
ج. يُعرف مقياس المخاطر بأنه مجموع إجمالي رأس المال الاقتصادي ورأس المال الاحتياطي، مع حساب الأخير باستخدام أداة اختبار القدرة على تحمل الضغوط التي تم تطويرها بناءً على العديد من سيناريوهات الاقتصاد الكلي وحسب كل بلد على حدة.

من نحن؟

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي

جنيد كمال أحمد
نائب الرئيس لشؤون العمليات

إثيوبيس تافارا
نائب الرئيس ورئيس خبراء التمويل والمخاطر والشؤون القانونية والاستدامة

أريان دي يوريو
مدير، مجموعة المؤسسات المالية

سيبنيم إيرول مادان
مديرة، مجموعة الاقتصاد والاستدامة

محمد بامبا فال
مدير، مجموعة الصناعات

ديبتي جيراث
مدير، مجموعة التمويل والمخاطر

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية

معلومات الاتصال

كبار المديرين

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي
hmatano@worldbank.org

جنيد كمال أحمد
نائب الرئيس لشؤون العمليات
jahmad@worldbank.org

إثيوبيس تافارا
نائب الرئيس ورئيس خبراء التمويل والمخاطر والشؤون القانونية والاستدامة
etafara@worldbank.org

أريان دي يوريو
مدير، مجموعة المؤسسات المالية
adiiorio@worldbank.org

سيبنيم إيرول مادان
مديرة، مجموعة الاقتصاد والاستدامة
serol@worldbank.org

محمد بامبا فال
مدير، مجموعة الصناعات
mfall3@worldbank.org

ديبتي جيراث
مدير شؤون التمويل والمخاطر
djerath@worldbank.org

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية
akumarcapoor@worldbank.org

على مستوى الهيئة

ماركوس وليامز
رئيس شؤون الموظفين
mwilliams5@worldbank.org

القطاعات

نبيل فواز
الرئيس العالمي ومدير قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات
nfawaz@worldbank.org

كريستوفر ميلوارد
الرئيس العالمي ومدير قطاع التمويل وأسواق رأس المال
cmillward@worldbank.org

إيلينا بالي
الرئيس العالمي ومدير قطاع البنية التحتية—النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية
epalei@worldbank.org

جيسيكا إريكسون ستيفلر
القائم بأعمال الرئيس العالمي ومدير قطاع الطاقة والصناعات الاستخراجية
jstiefler@worldbank.org

على الصعيد الإقليمي

ليالي عابدين
خبيرة ضمانات أولى، ورئيسة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
labdeen@worldbank.org

روزبه آشايري
خبير ضمانات أول، استحداث الأنشطة التجارية بأمريكا الشمالية
rashayeri@worldbank.org

يان بورتين
رئيس منطقة أوروبا الغربية
yburtin@worldbank.org

لين تشينغ
ممثل عن الصين وخبير ضمانات
lcheng1@worldbank.org

أولغا كالابوسو غاريدو
رئيس إدارة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
ocalabozogarrido@worldbank.org

سويتشي هياشيدا
القائم بأعمال رئيس قسم اليابان ورئيس منطقة غرب ووسط أفريقيا
shayashida@worldbank.org

تيم هيستد
رئيس إدارة منطقة جنوب شرق آسيا والمنطقة الأسترالية الآسيوية
thisted@worldbank.org

جايونغ جين
رئيس منطقة شمال آسيا (الصين ومنغوليا وكوريا)
jjin1@worldbank.org

جيه هيوانغ كوون
رئيس منطقة جنوب آسيا
jkwon@worldbank.org

نكيمجيكا أونواماغبو
رئيس إدارة منطقة أفريقيا
nonwuamaegbu@worldbank.org

أولجا سكلوفسكايا
مدير منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
osclovscaia@worldbank.org

المحاسبة وإعداد التقارير

توماس أوبويا
مراقب مالي أول ورئيس شؤون تقارير الاستدامة
tobuya@worldbank.org

إعادة التأمين

فرانك ليندن
مدير إعادة التأمين
flinden@worldbank.org

الاقتصاد والاستدامة

آتية بيل-كاتاريا
رئيسة مجموعة المساواة بين الجنسين
Abyllcataria@worldbank.org

هيرويوكي هاتاشيما
رئيس خبراء التقييم
hhatashima@worldbank.org

ياسر إبراهيم
مدير قطاع الاستدامة 1
yibrahim@worldbank.org

موريتز نيب
مدير قطاع، وحدة الاقتصاد
mnebe@worldbank.org

كيت والاس
مديرة قطاع الاستدامة 2
kwallace@worldbank.org

إدارة محافظ الاستثمار

هدى مصطفى
الرئيس العالمي لشؤون محافظ الاستثمار
hmoustafa@worldbank.org

الشراكات

لورا ألونزو
الرئيسة المشاركة لشؤون الشراكات
lalonzo@worldbank.org

تشينوي بينيتي
الرئيسة المشاركة لشؤون الشراكات
cbinitie@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال
migainquiry@worldbank.org

الصور:

الغلاف: جاك سوينرتون/البنك الدولي
الغلاف الداخلي: زستوك/ شاترستوك
الصفحة 3: جوديان أندرسون/البنك الدولي
الصفحة 5: جوزيف غرانت إليس جونيور، وتايلر ريد ستيوارت/البنك الدولي
الصفحة 6: غرانت إليس/البنك الدولي
الصفحة 7: جنسون/شاترستوك
الصفحة 9: ياو نيل/شترستوك
الصفحة 10: courage007 / شاترستوك؛ جيراردو بيسانتيز/البنك الدولي
الصفحة 11: Africadventures/شاترستوك؛ دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية
نيكولنينو/ شاترستوك؛ إميلي بارتلز بلاند/البنك الدولي؛ توم بيري/البنك الدولي
الصفحة 12: Magnifical Procutions/Shutterstock; hrui/Shutterstock
الصفحة 13: مارتشان/آي ستوك؛ روناشاي بالاس/ شاترستوك؛ أحمد دودي فيرمانيا/شاترستوك
الصفحة 15: songdech17 / iStock
الصفحتان 16-17 كولونكو/آي ستوك
الصفحة 18: غابليما/شترستوك
الصفحة 20: زوران زيرمسكي/شترستوك
الصفحة 22: كوانغ نغوين فينه/بيكسيلز
الصفحتان 24-25 غورودينكوف/شاترستوك
الصفحة 26: بيكسل كاتشرز/آي ستوك
الصفحة 27: فونغ دي. نغوين/شاترستوك
الصفحة 28: شوكوباي / شاترستوك
الصفحة 29: إم ستوديو إيميجز/آي ستوك؛ جوا سوزا/شترستوك
الصفحة 30: جيف هو/آي ستوك
الصفحة 32: أوني أبيمبولا/شاترستوك
الصفحة 34: غورودينكوف/شاترستوك
الصفحة 37: شاتر زد/شاترستوك
الصفحة 38: أوني أبيمبولا/شاترستوك
الصفحة 40: نافيد أشرف/شترستوك
الصفحة 41: PeopleImages.com - يوري أ / شاترستوك؛ ألترامانسك/شترستوك
الصفحة 42: PeopleImages.com - يوري أ/شاترستوك
الصفحة 45: هادينيا/آي ستوك
الصفحة 46: هادينيا/آي ستوك
الصفحة 48: PeopleImages.com - يوري أ/شاترستوك
الصفحتان 50-51: جيف_هو/شترستوك
الصفحة 52: غوليرو/آي ستوك
الصفحة 54: إف جي تريد/آي ستوك
الصفحة 55: جوردان ماكجيبني/هيكس ديجيتال
الصفحة 56: جونستوكر برودكشن/شاترستوك
الصفحة 57: ميريديام
الصفحة 58: أونوما إنثابونغ/آي ستوك
الصفحة 60: روسلانا يورتشينكو/شاترستوك
الصفحة 63: هيروشي ماتانو، وجنيد كمال أحمد، وإثيوبيس تافارا، وأريان دي أوريو؛ وسيبنيم إيرول مادان، ومحمد بامبا فال، وآردهانا كومار كابور:
غرانت إليس/ البنك الدولي؛ ديبتي جيراث: إيان فولك/البنك الدولي

حقوق التأليف والنشر والإشارة إلى المصادر

© 2024 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)
H Street NW , Washington, DC 204331818
www.miga.org

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع إسهامات خارجية. ولا تعني الحدود والألوان والمسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أي خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.
والمحتويات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا يُقصد منها تقديم مشورة قانونية أو مشورة بشأن أوراق مالية أو استثمارات، ولا تشكِّل رأياً بشأن مدى استحسان أي استثمار، أو التماساً لعرض شراء أو تقديم خدمات من أي نوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير مقدَّمة لغرض الاطلاع عليها "كما هي" مع عدم تقديم أي ضمان أو إقرار من أي نوع.
وليس بهذه الوثيقة ما يشكِّل، أو يُفسَّر على أنه يمثل أو يُعتبَر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

تخضع محتويات هذا العمل لحقوق الطبع والنشر. نظرا لأن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تشجِّع على نشر معارفها، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل، والحصول على الأذون الأخرى التي قد تكون مطلوبة لهذا الاستخدام (على النحو الوارد هنا). ولا تضمن الوكالة أن المحتوى الوارد في هذا التقرير لن يمس بحقوق الغير، ولا تتحمل أية مسؤولية أو التزام في هذا الصدد. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا رغبت في إعادة استخدام أحد مكوِّنات هذا العمل، فمسؤولية تحديد ما إذا كان يلزمك الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية تقع على عاتقك أنت وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور. وجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، يجب أن تُوجه إلى فريق الشؤون القانونية والمطالبات التابع للوكالة (عناية: رئيس المستشارين القانونيين للعمليات والسياسات)، 1818 H Street NW, U12 1204, Washington, DC 20433.

التصميم: ahoystudios.com

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير - المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار